الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

من إعداد الطالبتين:

- **حنان قارة**
- **منية كادون**

أعضاء لجنة المناقشة	
الأستاذ:	**رئيسا**
الأستاذ: حناش الياس	**مشرفا**
الأستاذ:	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة الآية 11

الحمد والشكر لله الذي هدانا لإتمام هذا العمل المتواضع

الذي نتمنى أن ينفع غيرنا

يا رب إذا أعطيتنا نجاحا لا تأخذ تواضعنا

وإن أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب باليأس إذا فشلنا

وذكرنا دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

يا رب علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الإنتقام هو أول مظاهر الضعف

اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع

ومن عين لا تدمع، ومن دعوة لا يستجاب لها

اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل العقدة من لساني يفقه قولي

اللهم إذا أسأنا إلى الناس فامنحنا شجاعة الإعتذار

وإذا أساء إلينا الناس فامنحنا شجاعة العفو

بسم الله الرحمن الرحيم

" قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ"

سورة الزمر الآية 9

صدق الله العظيم

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله الكثير والشكر الجزيل لرب الناس أجمعين الذي وفقنا وأعاننا على إتمام

هذا العمل المتواضع

نتقدم بشكر خاص إلى أولياءنا المحترمين حفظهم الله

ونرجو أن نكون مصدر فخر واعتزاز لهم

إلى من قيل فيه:

أهدي أستاذي على نفس والدي وإن فاني من والدي الفضل والشرف

فذاك مربي الروح والروح جوهر وهذا مربي الجسم والجسم من الصدف

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل لمن كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل

الأستاذ المشرف "إلياس حناش" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه

القيمة.

كما نوجه الشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

ولا يفوتنا أن نشكر كل الموظفين والموظفات

كما لا ننسى زملائنا خاصة طلبة السنة الثانية ماستر نقود ومالية دولية و كل من

ساعدنا من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

منية حنان

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	.I
الشكر	.III
الفهرس	.IV
قائمة الجداول والأشكال	.VI
المقـدمة	أ–هـ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	
تمهـيد	7
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	8
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	8
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	11
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية	12
المطلب الرابع: مستلزمات التنمية الاقتصادية	14
المبحث الثاني: تخطيط التنمية الاقتصادية	18
المطلب الأول: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثاني: مؤشرات واستراتجيات التنمية الاقتصادية	26
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	29
المطلب الرابع: عقوبات التنمية الاقتصادية	34
خلاصــة الفصل	38
الفصل الثاني: عوميات حول مجموعة البنك الدولي	
تمهـيد	40
المبحث الأول: مدخل إلى البنك الدولي	41
المطلب الأول: تاريخ ونشأة البنك الدولي	41
المطلب الثاني: تعريف وأهداف البنك الدولي	42
المطلب الثالث: وظائف وأدوار البنك الدولي	43
المطلب الرابع: النظام الاداري للبنك الدولي	47
المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي	54
المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير	54
المطلب الثاني: مؤسسة التمويل الدولية	55

المطلب الثالث: الهيئة الدولية للتنمية	56
المطلب الرابع: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار	59
المطلب الخامس: الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات	60
المبحث الثالث: قروض البنك الدولي	64
المطلب الأول: موارد البنك الدولي وأهم المشاريع التي يمولها	64
المطلب الثاني: أنواع وخصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي	68
المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض	70
المطلب الرابع: مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي	72
خلاصــة الفصل	74
الفصل الثالث: علاقة مجموعة البنك الدولي بالجزائر	
تمهـيد	76
المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري	77
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات	77
المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري مع الإصلاحات	80
المطلب الثالث: برامج الانعاش الاقتصادي (2001– 2014)	82
المطلب الرابع: دور البنك الدولي في دعم التصحيح الهيكلي في الجزائر	85
المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	88
المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية	88
المطلب الثاني: تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية	92
المطلب الثالث: تقييم المؤشرات الاجتماعية	98
المبحث الثالث: القروض الممنوحة من طرف مجموعة البنك الدولي للجزائر	103
المطلب الأول:: المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير	103
المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية	108
خلاصــة الفصل	110
خاتمــة	112
قائمة المراجع	117
الملخـص	123

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2007-2015	88
(3-2)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2007-2015	89
(3-3)	تطور معدلات الانخفاض للفترة 2007-2015	91
(3-4)	سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو للفترة 2007-2015	93
(3-5)	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال 2007-2015	95
(3-6)	تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة 2007-2015	99

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
(1-2)	أعضاء البنك الدولي الأصليين والمبالغ المكتتب فيها برأس مال البنك سنة1945	48
(2-2)	موظفو البنك الدولي	52
(3-2)	اكتتاب الدول الأعضاء والقوة التصويتية في البنك الدولي في 14 جانفي 2004	53
(4-2)	الاكتتاب الأولي وعدد التجديدات الأولى لموارد الهيئة (1961-1987)	59
(5-2)	التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة	62
(1-3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية للفترة 2007-2015	88
(2-3)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007-2015	89
(3-3)	تطور معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة2007-2015	90
(4-3)	تطور الإرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة للفترة 2007-2015	92
(5-3)	سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو للفترة 2007-2015	93
(6-3)	تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة 2007-2015	94
(7-3)	التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2007-2015	96
(8-3)	تطور نسبة البطالة للفترة 2007-2015	98
(9-3)	تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات للفترة 2007-2015	101
(10-3)	القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحكومة الجزائرية(إلى غاية ديسمبر2009)	104
(11-3)	مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في تمويل بعض المشاريع في الجزائر	108

مقدمة

تعد التنمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن الحكومات الوطنية التي جاءت بها البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي، جعلت من أول أهدافها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وسريعة لما لها من أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق وضع خطط اقتصادية الطويلة والقصيرة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، ولم يقتصر الاهتمام بالتنمية الاقتصادية على المستويات الوطنية، بل احتل الاهتمام بها أيضا مكانا بارزا على المستوى العالمي، وهي موضع اهتمام الاقتصاديين في دراساتهم.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية، يتطلب موارد مالية معتبرة ولم تكن في حوزة الكثير من الدول خاصة النامية منها، ولذلك كان تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية بطلب من هذه الدول واضح للعيان، وذلك بهدف الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية، وفي ضوء هذا ظهرت مجموعة البنك الدولي على أنها المؤسسات المالية الدولية المركزية للنظام المالي الدولي.

وتعد الجزائر إحدى الدول النامية التي لها خصوصياتها و تميزها عنها بعض خصائصها، من موقعها الجغرافي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية، إلا إنها تعاني من أزمة عميقة وشاملة، ظهرت تجلياتها في شكل اختلال واضح بين الطلب الكلي والعرض الكلي، واختلال في التوازن الخارجي، وذلك بسبب الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية المعلنة، كل هذه الظروف أجبرت الجزائر للإستعانة بمجموعة البنك الدولي للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب المالي، تفرض على الاقتصاد الإلتزام بها مرفوقة بجرعات تمويلية من موارد هذه المؤسسة، أو من خلال منح الضوء الأخضر للمراكز المالية الدولية لمنح الإئتمان.

أولا: الاشكالية الرئيسية

بناءا على ما سبق يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف ساهمت مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية في الجزائر؟

إن هذا التساؤل يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية، وماهي أبعادها ومستلزماتها؟
- ماهي مختلف تدخلات البنك الدولي في اقتصاديات الدول النامية؟
- ماهي الآثار المترتبة عن تدخل البنك الدولي في الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بغرض تفسير مشكلة البحث، ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة يمكننا صياغة وتصميم الفرضيات التالية:

- لقد كان تدخل البنك الدولي في اقتصاديات الدول النامية إيجابي من ناحية المجتمعات الاقتصادية الكلية لكن تحقيق ذلك كان على حساب تدهور الجهاز الانتاجي والمستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع؛
- لقد لعب البنك الدولي دور المنقذ للاقتصاد الجزائري من الانهيار، إلا أن ذلك لا يخفي فداحة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيد سياسات وبرامج هذه المؤسسة.

ثالثا: دوافع اختيار الموضوع

من أسباب اختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع يمكننا ذكرها فيما يلي:

1- دوافع ذاتية:

- الرغبة في إثراء المكتبة بمعلومات إضافية ومبسطة عن آلية عمل هذه المؤسسة؛
- هذا الموضوع يندرج في إطار تخصصنا والذي هو المالية الدولية؛
- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة، والتي تدور حولها نقاشات حساسة مستفيضة باستمرار؛
- الرغبة الشخصية في التعرف على مكانة البنك الدولي ودوره في الإشراف على النظام المالي، وكيفية تدخله في الاقتصاد الجزائري.

2- دوافع الموضوعية:

- الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط، واضطرارها إلى دخول في تجربة مريرة مع مجموعة البنك الدولي من أجل الحصول على التمويل، والتي أفرزت لا محالة آثار اقتصادية واجتماعية بالغة تتلخص في انخفاض المستوى المعيشي لغالبية أفراد المجتمع؛
- المرحلة الانتقالية التي عرفتها الجزائر وسياسات التصحيح التي مربها؛
- التعرف أكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الإصلاحات وتطور المؤشرات الاقتصادية؛

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كون موضوع التمويل الدولي من أهم المواضيع الاقتصادية، ولقد كان من نتيجة عدم وجود مؤسسات مالية دولية في مستوى البنك الدولي تتكفل بهذا الجانب قبل انعقاد مؤتمر بريتن

وودز إلى عدم استقرار في النظام المالي الدولي وما صاحب ذلك من عجز في الموازنة العامة للدول في تغذية العجز على الإئتمان الخارجي، وهو ما حال دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وانطلاقا من الأهمية التي يلعبها البنك الدولي في الإشراف على النظام المالي الدولي من خلال تدخله في تمويل التنمية وتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وتدخلها في إيجاد حلول للأزمات المالية التي عاشها العالم، وباعتبار الجزائر قامت بتنفيذ هذه البرامج من أجل الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، تزداد أهمية الموضوع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يوضح الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الإصلاحات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– استعراض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث المفهوم، ومصادر تمويلها، وخاصة البلدان النامية عامة والجزائر خاصة إلى مصادر التمويل الخارجية؛

– توضيح الدور الذي تلعبه مجموعة البنك الدولي في النظام المالي الدولي؛

– دراسة أشكال تدخل مجموعة البنك الدولي في اقتصاديات الدول واقتصاد الجزائر بصفة خاصة؛

– دراسة الآثار المترتبة عن تدخل مجموعة البنك الدولي في الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

سادسا: منهجية الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومحاولة اختبار الفرضيات الموضوعة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة من مفاهيم و تحليل للبيانات والمعطيات التي تساعدنا في فهم العديد من الظواهر. وذلك بالاعتماد على العديد من المراجع، بالإضافة إلى البيانات والإحصاءات الصادرة عن بعض الهيئات الوطنية والدولية وكذا الإستعانة ببعض البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع.

سابعا: خطة الدراسة

قسم الموضوع إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى مختلف مصادر تمويلها الداخلية والخارجية.

في حين تطرق الفصل الثاني البنك الدولي وذلك بدراسة بشيء من التفصيل مدخل إلى البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، بإضافة إلى قروض البنك الدولي تحديدا موارد البنك وأهم المشاريع التي يمولها، أنواع وخصائص القروض التي يمنحها.

بينما تناول الفصل الثالث علاقة الجزائر بمجموعة البنك الدولي، بدراسة تطور الاقتصاد الجزائري، ومختلف المؤشرات الاقتصادية و الإجتماعية، وكذا مختلف المشاريع الممولة من طرف مجموعة البنك الدولي.

ثامنا: حدود الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية وقد حددت في اطارين مكاني وزماني، فيما يخص الاطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الاطار الزماني فقد حددت الفترة (2007-2015) ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي للسوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

تاسعا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث نجد صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالجزائر حول التمويل الدولي، وعدم توفر تقارير حول القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي للجزائر، ونظرا لوجود تضارب في البيانات التي تصدرها الهيئات المحلية والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مما أجبرنا على محاولة التوفيق والترجيح فيما بينها.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: تخطيط التنمية الاقتصادية

تمهيد

احتل موضوع التنمية الاقتصادية بدءا من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحالي مكانة معتبرة بين الدراسات الاقتصادية، لكون الدول النامية أصبحت تشكل نسبة كبيرة من سكان العالم، وتتضمن التنمية الاقتصادية جملة من الأمور تشمل النمو الاقتصادي وارتفاع دخل الفرد وكل من شأنه تحسين العناصر الأساسية لحياة أفضل، وتتوافق التنمية مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، إضافة إلى أن هذه الدول النامية المستقلة تعمل على التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة، وفي هذا الإطار برزت عدة دراسات ونظريات حول الاستراتيجيات والسياسات لدراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة، مظاهرها وأسبابها، عملياتها واستراتيجياتها، كل هذا يرمي إلى مساعدة الدول النامية للخروج من أسر الفقر.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من مواجهة عوامل تخلفها وتحقيق عوامل تقدمها، فهي أكثر صعوبة في التعريف أو القياس لأنها تقتصر على المعطيات الكمية كالنمو الاقتصادي، وبالتالي تناول هذا المبحث مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية باختلاف وجهات نظر الكتاب وفيما يلي عرض أهمها:

عرفها الاقتصادي كيندر برقر kindre berger فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة: "عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معنية مع ضرورة تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها"[1].

عرفها ماير Meier على أن : "التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معنية"[2].

أما محمد عبد العزيز عجمية يرى: " أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[3].

---

[1] اسماعيل عبد الرحمان ، حري محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 267.

[2] محمد شفيق، **الدراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ص 16.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص ص 163-164.

أما حربي عريقات فيرى أن التنمية الاقتصادية: "ماهي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي، ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متقدم"[1].

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة زمنية، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

وتتميز التنمية بالخصائص التالية[2]:

- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن وإعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.
- تغيرات في البنيان الاقتصادي (اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات).

وتكمن أهمية التنمية الاقتصادية في أنها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي[3]:

1- العوامل الاقتصادية:

- التبعية الاقتصادية للخارج؛
- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة؛
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات، نماذج استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2012، ص 9.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، 2013، ص 66.

[3] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-271.

- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

2- العوامل غير الاقتصادية:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض المستوى الصحي؛
- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي،
- تراجع القدرات والإنجازات العلمية والتكنولوجية؛
- ارتفاع نسبة الأمية.

وقد اقتصرت التنمية الاقتصادية في الدول النامية على الاهتمام بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد، دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو ولا إلى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان، ولكن غالبية الدول النامية مازالت تعاني من مشاكل كثيرة أي استمرار حالة التخلف الاقتصادي.

كما تعتبر التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي، حيث أن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، وهذا نود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، هذا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا[1].

وفي الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بينها وبين النمو الاقتصادي، فكل منهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، فالبعض يميل إلى المساواة بينهما، وقد يعود ذلك إلى ظهور الكتابات الأولى في التنمية في الدول العربية التي قطعت شوطا كبيرا عن طريق التنمية، كما قد يرجع إلى صعوبة وضع تعريف للتنمية، أما البعض الآخر فيميل إلى التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يرون أن التنمية تعني تدخلا إداريا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج الاختلالات المقترنة

[1] نفس المرجع، ص 272.

به، بينما يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا ويؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغير إداري في عمل وأداء الاقتصاد[1].

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

إذ لكل نشاط هدف من ورائه، فالتنمية الاقتصادية كباقي العمليات الاقتصادية لها أهداف أو بالأحرى مجموعة من الأهداف، وقد اختلفت هذه الأهداف حسب ظروف كل دولة، ولكن يمكن الاتفاق على بعض الأهداف المتعارف عليها فيما يلي[2]:

أولا: زيادة في الدخل القومي: إن أول ما تهتم به عملية التنمية الاقتصادية زيادة في الدخل القومي، وذلك قصد تحاشي عدة مشاكل، التي من أهمها انخفاض مستوى المعيشة والفقر الشديد، لهذا تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها؛

ثانيا: رفع مستوى المعيشة: إن الهدف من زيادة الدخل القومي هو تحسين مستوى المعيشة، ولهذا فإن رفع مستوى معيشة الأفراد يعد ثاني هدف للتنمية الاقتصادية، وقد يحدث رفع مستوى معيشة بمجرد زيادة الدخل القومي والاستقرار النسبي في النمو الديمغرافي، أي جعل النمو الاقتصادي يتوازى والنمو الديمغرافي، وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط الدخل، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا كلما دل على مستوى معيشة أحسن؛

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات: من أهداف التنمية الاقتصادية تقليل التفاوت مع توزيع الدخول بين الأفراد، حيث تستحوذ طائفة صغيرة على جانب من المداخيل بينما الطبقات الأخرى في فقر شديد، ومثل

هذه الفوارق تنجر عنها اضطرابات خطيرة، مما جعل جزء من الأموال معطلة وهذا راجع لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للطبقة الميسورة، إذن فالزيادة في متوسط دخل الفرد يعد مؤشرا للتنمية الاقتصادية، وهي تلك الزيادة المصاحبة والمترتبة على تصحيح الاختلالات الهيكلية؛

[1] إلياس حناش، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل القطاعي، جامعة تبسة، 2010-2011، ص9.

[2] عائشة بولحية، صبيرة خشة، **صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة ومدى مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة مصرف البركة الجزائري-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013، ص ص27-28.

رابعا: تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي: بالإضافة إلى الأهداف السابقة، يعد تعديل التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي من الأهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الاقتصادية تعمل على تغيير الطابع التقليدي للاقتصاد، فالبلدان النامية ذات الطابع الزراعي تتعرض بدورها إلى عدة تقلبات كالجفاف والمنافسة مثلا، وعلى هذا الأساس تلعب التنمية دورا في استقرار هذا القطاع وإفساح المجال لقطاع الصناعة، وهذا بإنشاء صناعة جديدة أو التوسع في الصناعات الأخرى، حتى تضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى منها[1]:

– توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية، ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

– الإكثار من برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر مقبول من المهارة لدى المتدربين، مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية؛

– تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف المجالات الاقتصادية، وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛

– السعي لتوفير الأساليب الفاعلة واستعمالها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛

– تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل الآتي[2]:

الفرع الأول: البعد المادي للتنمية

[1] علي جذوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 11-12

[2] حسيبة روابح، أمينة بوالقرارة، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة ولاية جيجل–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2014-2015، ص ص 40-41.

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

إن المفهوم المادي للتنمية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الانتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى عدد من العمليات لكي تحقق التنمية، وهذه العمليات هي: تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الانتاج السلعي وعملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الانتاجي وبالتالي تحقيق التنمية، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها: الثروة الصناعية تهيئة القاعدة الصناعية، ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي وخلق الأطر المناسبة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية

تتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في التغيرات التي تحدث في الهياكل الاجتماعية، اتجاهات السكان، تقليل الفوارق في الدخول ومحاربة الفقر.

وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة وأصبح هدف التنمية هو اشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية في كونها مستندة على النمو إلى الفهم المستند على الحاجات الإنسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تحقيق تنمية الإنسان.

الفرع الثالث: البعد السياسي للتنمية

ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، فإن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، شرط أن لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

كما يتضمن البعد السياسي للتنمية تحقيق الاستقرار في النظام السياسي، من خلال الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة، فمن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية ذات البعد السياسي والاقتصادي.

الفرع الرابع: البعد الدولي للتنمية

لقد فرضت فكرة التنمية نفسها في المجتمع الدولي، وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي، وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 عقد التنمية الأول، والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7% على المستوى الدولي، كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الجات، وتهدف هذه المنظمات جميعا إلى تحقيق علاقات اقتصادية أكثر تكافؤا، ثم جاء عقد التنمية الثاني 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6% دوليا، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية في البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت فيما بين البلدان المتقدمة والنامية يزداد عبر الزمن.

الفرع الخامس: البعد الحضاري للتنمية

إن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويؤدي إلى مولد حضارة جديدة، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري أو مشروع نهضة تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهيئتها الإنسانية.

المطلب الرابع: مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الإنتاج، وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الإقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تتدرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية، والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم، ومشاركة الشعب في عملية التنمية، وتتمثل هذه المستلزمات فيما يلي[1]:

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات–**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 134-141.

الفرع الأول: تراكم رأس المال

يؤكد جميع الإقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الإستثمار، والتي تستلزم حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الإستهلاك.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال:

- رأس المال المالي: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات، أو تقرض إلى البنك للإستخدام في الأعمال.
- رأس المال الحقيقي أو المادي: الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزائن المواد الخام...الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب، بل أنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاجية، إن البلدان النامية مؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال، وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الإستثمار بالنسبة للإنتاج، وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكن البلد متقدما، إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفؤة لزيادة خزين رأس المال للفرد بأشكال متعددة، وبالمقابل فإن البلد المتخلف هو البلد الذي يمتلك مقدارا صغيرا من خزين رأس المال، وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، حيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر الحلقة المفرغة للفقر.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث ان الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وحيث أن الإنسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فإنه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، وفي المراحل الأولية للتنمية فإن العمل المادي هو الوحيد المسؤول عن استخراج المواد الطبيعية، ومع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما ومتزايدا، وأن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في التنمية هي عندما يعمل الفرد كمدير وكمنظم.

إلا أن ما يلاحظ على البلدان النامية هو أنها اتجهت نحو الإستثمار(أي تكوين رأس المال المادي) دون إعطاء الإهتمام اللازم للإستثمار في الموارد البشرية وذلك لعدة أسباب:

- أن الفترة التي تستغرقها عملية الإستثمار في تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة، ولهذا فإن ثمار هذا النوع من الإستثمار لا تظهر بصورة سريعة؛
- عدم توفر الدراسات الكافية التي تبرهن على وجود علاقة بين الإستثمارات في تنمية الموارد البشرية وبين الناتج القومي؛
- تركيز معظم الإقتصاديين في دراساتهم على دور رأس المال المادي في عملية التنمية.

ويمكن القول أن فشل أو تعثر برامج التنمية في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان الملاكات الماهرة، وليس عدم توفر الموارد المالية.

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية؛
- تمكن البلد من أن ينتج مواد الخام ويصنعها ويحولها إلى السلع النهائية.

وعلى العموم يمكن القول بأن الموارد الطبيعة مهمة للتنمية، وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية.

الفرع الرابع: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الإختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا بينها، فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب، وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية:

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية؛
- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين؛
- براءات الإختراع والعلامات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة.

أن التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسينا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية الإقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج.

المبحث الثاني: تخطيط التنمية الإقتصادية

لقد ظهرت عدة نظريات تعالج قضايا التنمية الإقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة، وذلك للتعرف على الأبعاد الحقيقية للتخلف الإقتصادي فيها، ولتحقيق هذه التنمية يجب اتباع عدة استراتيجيات وسياسات، ويجب توفر مصادر تمويلية باعتبار التمويل عاملا أساسيا في عملية التنمية الإقتصادية، إلا أنها تواجه عدة عقوبات، وعليه يتناول هذا المبحث: نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية، مؤشرات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها، وكذلك العقوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية

الفرع الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

لقد أهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التنمية حيث صاغوا لها العديد من النظريات ومن بينها:

أولا: نظرية الدفعة القوية

تتمثل هذه الفكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات، بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي[1].

و ينطلق"RODAN " في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة، وتدريب القوى العاملة وهذه المشروعات الضخمة وغير القابلة للتجزئة، من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفير هذه الخدمات و إضافة إلى ذلك يتعين أيضا توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من الصناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي و الرأسي، الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الانتاج كما يقترح "RODAN" أن

[1] عصام عمر مندور، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 32-33.

تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تدعم بعضها بعض ويكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستراد السلع الانتاجية[1].

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع تصاعد مسار التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية، ويرى "RODAN" أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع، فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيات حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، كما أن المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص وليس الربح الاجتماعي، وأن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية[2].

ثانيا: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

1-نظرية النمو المتوازن:

صاحب هذه النظرية هو NURKSE الذي ركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وتحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية المحلية والصناعات الخارجية وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

إن النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] نفس المرجع، ص 88.

إلى جانب NURKSE فقد أيد هذه النظرية أيضا كل من RODAN و Arther lewis وغيرهم يفسرها كل على هواه، وعند البعض تعني النظرية أن الاستثمار يتم في وقت واحد في كل القطاعات الصناعية وعند آخرين تعني تنمية متوازنة بين الصناعة والزراعة معا[1].

2-نظرية النمو غير المتوازن:

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي "هيرشمان" حيث هاجم الاستراتيجية الأولى، والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان" بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقوم بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل، كما يرى "هيرشمان" أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتعامل للأمام أو التكامل للخلف، فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه[2].

وفيما يلي الخطوط العريضة التي أن تتضمنها استراتيجية التنمية الشاملة[3]:

- لابد أن تضم ميادين العمل الحكومي؛
- تحديد المشروع الاجتماعي؛
- المشروعات الانتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص؛
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشريع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص؛
- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين كالتعليم، الصحة، الاسكان،
- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الاهداف الانتاجية؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 11.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 96- 98.

[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص ص 77-78.

– سياسة مالية وتجارية ملائمة.

ثالثا: نظرية أقطاب النمو والتغيير الهيكلي

1-نظرية أقطاب النمو

كان الفرنسي "فرانسوا بيرو" وهو السابق في شرح هذه الفكرة و التي اعتمدها في ما بعد وطورها "هيرشمان" كأساس لنظرية النمو الغير متوازن، وبخصوص نظرية أقطاب النمو فيوضح "بيرو" بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج إيجابية، كما أن مراكز النمو هذه لا تتخذ فقط بالصناعة المحفزة، بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية، والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة، حجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي[1].

2-نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية

تركز هذه النظرية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المختلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا يحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات، حيث تستخدم هذه النظرية أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية أسعار توزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي يتم بها التمويل وهناك نموذجان هما[2]:

نموذج "آرثر لويس" الذي يفترض وجود قطاعين الأول قطاع ريفي بحيث أن مستوى إنتاجية العمل فيه تقترب من الصفر، والقطاع الثاني حضري صناعي حديث تكون فيه إنتاجية العمل مرتفعة وأن أجور العمل فيه أعلى من القطاع الأول.

ونموذج "هوليس تشينري" للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] نفس المرجع، ص 101-107.

فالأول يفترض وجود اقتصاد تسوده ازدواجية اقتصادية، حيث يوجد فيه قطاع ريفي وقطاع حضري ارتفاع الأجور في هذا الأخير يؤدي بعمال القطاع الريفي للانتقال إليه، ويؤدي ذلك إلى توسيع الانتاج وزيادة الارباح التي يتم استثمارها في الصناعة، وهكذا سيتم انتقال العمال من الريف إلى المدينة وتحدث التنمية والتغير الهيكلي في الاقتصاد والنموذج الثاني لـ "هوليس تشينري".

فعملية التنمية هي تحول هيكل الانتاج والذي يصاحبه حالة الارتفاع في معدل الدخل الفردي، فهناك تحول من إنتاج زراعي إلى إنتاج صناعي حيث يرتفع الناتج الصناعي في الناتج القومي الاجمالي، وهذه التحولات شملت التحول في الطلب الاستهلاكي على الغداء والضروريات إلى الرغبات في الحصول على السلع المصنعة المختلفة والخدمات.

رابعا: نظرية مراحل النمو ونظرية التبعية الدولية

1-نظرية مراحل النمو:

حيث لخص "روستو" نظرية المراحل كتابه "مراحل النمو الإقتصادي" الذي ظهر عام 1956، ويركز على المنهج التاريخي في تحليله.

وحسب "روستو" هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع وهي[1]:

1-1- المجتمع التقليدي: إن أهم ميزة للمجتمع التقليدي هي ضعف مردود الأرض للهكتار الواحد، لأنه لا يملك من إمكانيات التي تسمح له برفع إنتاجية الفرد الواحد فهو لا يقدر على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

1-2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق: في هذه المرحلة هو بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة وفي كل المجالات، وهكذا يعمل على زيادة الإستثمارات خاصة في النقل والمواد الأولية، بالإضافة إلى ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالإدخار، فإن نمو كل هذه المؤسسات يمشي ببطء.

1-3- الإنطلاق: حيث تتميز هذه المرحلة بارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بالثورة الصناعية حيث تتفوق فيها القطاعات الصناعية، وتتفوق في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة لثقافة جديدة والصناعة المتطورة على الطبقة التقليدية، ويرى "روستو" في هذه المرحلة انتقال معدل الإستثمار من 5%

[1] جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص ص65-66.

إلى 10% من الدخل الوطني، وكل هذا موجود في كندا قبل 1980 والأرجنتين قبل 1914 حيث كان الإستثمار يفوق 5% من الدخل الوطني.

1-4- الرواج: وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة ويصبح مستوى اقتصاد ذا مستوى عالي، وتدخل العامل الماهر وتسمى مرحلة " النضوج" حيث حجم الإستثمارات يقدر بـ 10% إلى 20% من الدخل الوطني.

1-5- الإستهلاك الواسع: يرتفع الدخل الحقيقي للفرد ويتغلب عدد سكان المدن على عدد سكان الريف، ويتغلب العمال الإداريين على العمال الآخرين، ويصبح التقدم التقني ليس هدفا بل يصبح أمرا سهلا وتسمى هذه المرحلة بـ "الإكتمال".

2-نظرية التبعية الدولية

نتيجة الإنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأكيد كبير خلال السبعينات من القرن الماضي بين مفكري العام الثالث، وتعتبر هذه النماذج امتداد للفكر الإشتراكي الجديد (النيو ماركسي) وتعتبر نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغيير الهيكلي، وترى النظرية أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والإقتصادية سواء محلية أو دولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها[1].

الفرع الثاني: سياسات التنمية الإقتصادية

ويقصد بالسياسة الإقتصادية بيان للأهداف الإقتصادية التي تتبناها الدولة (أو الشركة) والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف والسياسات الإقتصادية تشمل جميع قطاعات وجوانب الإقتصاد الوطني، وفيما يلي سنتناول السياسات الإقتصادية الفرعية التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية[2]:

1-السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي، والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقود وأسعار الفائدة.

[1] جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] حسيبة روابح، أمينة بوالقرارة، مرجع سبق ذكره، ص 47- 49.

والتعريف الأوسع للسياسة النقدية هو أنها تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقود، وحجم الإئتمان الممنوح للنشاط الإقتصادي، والتحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن إستمرار نمو النشاط الإقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار، ويرتبط سوق النقد بمستوى النشاط الاقتصادي ارتباطا مباشرا، حيث يؤدي التوسع النقدي إلى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات.

وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الإئتمان، والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

وتعمل السياسة النقدية:

- تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة؛
- تحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب على النقود؛
- توفير الإئتمان للتوسع الإقتصادي؛
- إقامة وتوسيع المؤسسات التمويلية؛
- إدارة الدين العام.

2-السياسة المالية:

السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والإقتراض من قبل الحكومة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية.

وللسياسة المالية جملة من الأهداف أهمها:

- زيادة معدل الإستثمار؛
- زيادة فرص العمل؛
- تشجيع الإستقرار الاقتصادي؛
- مواجهة مشكلة التضخم؛
- إعادة توزيع الدخل القومي.

وتشمل أدوات السياسة المالية مايلي:

2-1- الضرائب (المباشرة وغير المباشرة): وهي تشكل الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الأكثر فعالية لتخفيض الإستهلاك الخاص، وتوفير الموارد لميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة التنمية الاقتصادية.

2-2- الإنفاق الحكومي أو العام(الجاري والإستثماري): وهو يعمل على تشجيع المشروعات، من خلال توفير الخدمات الضرورية والتمويل، كما هو الحال مع مشروعات البنى الإرتكازية والمؤسسات التمويلية، كما تستخدمه الحكومة في معالجة الإضطرابات في الأوضاع الاقتصادية للدولة.

3- السياسة التجارية:

السياسة التجارية هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستراد والتصدير مع الخارج كفرض قيود على الواردات (ضرائب ورسوم) وتشجيع الصادرات، وهي ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية.

ومن المهم أن تتضمن السياسة التجارية منظومة من الوسائل المحلية والدولية لتعزيز التجارة الخارجية ورفع قدرة الدول النامية على المنافسة في الاسواق الدولية:

3-1 الوسائل المحلية: ومن بينها:

- هناك الحاجة لتوسيع الصادرات والسعي لتقليل التكلفة وتحسين نوعية السلع؛
- هناك الحاجة لزيادة الادخار المحلي، من خلال زيادة الدخل وتقليص الاستهلاك وبما يمكن من زيادة حجم الصادرات.

3-2 الوسائل الدولية: وتشمل ما يأتي:

- العمل على إلغاء القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة بوجه صادرات البلدان النامية؛
- العمل على إصلاح المؤسسة الدولية مثل: صندوق النقد الدولي وتغيير محتوى المساعدات لتكوين مساعدات حقيقية للبلدان النامية؛
- توسيع التجارية فيما بين البلدان النامية نفسها.

المطلب الثاني: مؤشرات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي

تتمحور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تعكس مدى تحقق التنمية الاقتصادية في[1]:

1- المحلي الاجمالي GDP: Gross Domestic Product هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية والذي لايزال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، وهو أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول، بهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو مؤشر للتنمية الاقتصادية يمكن استدلال عليه من خلال الناتج المحلي الاجمالي، ومن المعروف أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

2- الناتج القومي الاجمالي GNP: في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون GNP بالأسعار الثابتة)، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التخلف أو التحضر ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: أو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والذي يقابله المصطلح الانجليزي(GD.Percaita)، وهو معيار يستخدم غالبا مع المؤشر الأول(الناتج المحلي الاجمالي)، وهذا المؤشر تعبير تقريبي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الاجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

4- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي: يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الاجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة ومن الافضل للتنمية الاقتصادية ان تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

[1] علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 114-118.

5- معدل التضخم: وهو مؤشر يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يصاحبه زيادة الكتلة النقدية في السوق، وارتفاع معدلات التضخم يؤشر سلبا على التنمية الاقتصادية، لما ينتج عنه من انخفاض لقيمة العملة الوطنية وضعف للقدرة الشرائية وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة...إلخ.

6- ميزان المدفوعات والميزان التجاري: فميزان المدفوعات يسجل المعاملات الاقتصادية للمقيمين بالدولة والمقيمين بالخارج، أما الميزان التجاري فيسجل صادرات وواردات الدلة من السلع، كلما حقق هذين الميزانين التوازن أو الربح ساهم ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، ومن بين المؤشرات الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، ومن بين المؤشرات الاجتماعية نجد[1]:

- مؤشر الفقر البشري، ومستوى المعيشة والصحة والغذاء؛
- معدل العمل والبطالة؛
- نوعية الحياة، متوسط العمر المتوقع للحياة نسبة الوفيات والمواليد، وحجم الأسرة؛
- نسبة التعليم والأمية؛
- معدل النمو السكاني؛
- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

الفرع الثاني: استراتيجات التنمية الاقتصادية

وفيما يلي سنتناول الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية[2]:

أولا: إستراتيجية التركيز على الإستثمار والتراكم الرأسمالي(الإستثمارات الضخمة)

يعرف التراكم الرأسمالي على أنه العملية التي يترتب عليها زيادة في حجم رأس المال (المادي) المتاح، وتمر عملية التراكم الرأسمالي في ثلاث مراحل:

1- لابد من زيادة حجم الإدخار الحقيقي؛

[1] حسيبة روابح، أمينة بوالقرارة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] د إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 280-282.

2- تتطلب وجود مؤسسات مالية قادرة على جمع الإدخار من مصادره ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛

3- أما المرحلة الثالثة يتطلب أخد قرار الإستثمار الذي يحول الأموال المدخرة إلى إضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح، وبالتالي الطاقة الإنتاجية التي يتمتع بها الإقتصاد.

ثانيا: إستراتيجية التصنيع: وهي تشمل مجموعة من الإستراتيجيات:

1- إستراتيجية النمو المتوازن: حيث يرى "نوركسه" أنه لا يمكن للدول النامية الخروج من حالة التخلف، إلا باتباع إستراتيجية نمو متوازن، وتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف عند نقطة الإستثمار، فمثل هذا البرنامج يتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية لكل من المنتجات الصناعية على حدى.

2-إستراتيجية النمو غير المتوازن: يعتبر "هيرشمان" رائد هذه الإستراتيجية، حيث يرى أن التنمية تتم من خلال ما تحدثه الإستثمارات الموجهة للقطاعات الإستراتيجية، أو الرائدة من ضغوطات على الدولة والقطاع الخاص، للإستجابة إلى الإختناقات التي تبرز في مختلف القطاعات.

ويتفق هيرشمان ونوركسه على أهمية التكامل بين الصناعات، وعلى ضرورة اللجوء إلى دفعة قوية لتحريك الدول المتخلفة من حلقاتها المفرغة، لكن هذه الدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات وصناعات استراتيجية محددة.

3-إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية: يرى أنصار ه ذه الاستراتيجية أن النمو الصناعي لأي دولة، لا يمكن أن يستمر مالم يتناسب معدل نمو القطاع الصناعي مع معدل نمو القطاع الزراعي، خاصة في الدول النامية التي تعاني إنفجارا سكانيا، وفيها أصبحت مشكلة الغداء تتصدر أولويات الخطط التنموية.

هنا لابد من القيام بعملية شاملة للإصلاح الزراعي، من خلال خلق إطار مؤسسي يشمل القواعد والإجراءات، المتعلقة بالحقوق والواجبات المتعلقة بتملك واستخدام الأراضي الزراعية، والتي من شأنها المساعدة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المختلفة.

4-إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية: ينادي أنصار هذه الإستراتيجية بضرورة فهم التنمية الإقتصادية، على أنها تشمل بالإضافة:

- إلى الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي؛
- تخفيض عدد العاطلين عن العمل والذين يعيشون في فقر مطلق؛
- تقليص مستمر في فجوة الدخل بين الفئات الإجتماعية، وكذلك في تلبية الحاجات الأساسية المادية المتمثلة بحد أدنى مقبول من المآكل، والمياه غير الملوثة، والمسكن، والتعليم الأساسي، والعناية الصحية.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الإقتصادية، والتي يشكل الإستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الإستثمار، وأن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية، وهناك مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الداخلية

نعني بالمصادر الداخلية للتمويل جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، وتعتبر من أهم المصادر التي يجب على الدولة اعتمادها في عملية التمويل، ذلك بالاستثمار الأمثل للمدخرات، وتتمثل مصادر التمويل الداخلية فيما يلي:

أولا: الادخارات

ويقصد بالادخار هو ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي أو الدخل القومي الذي لم ينفق عن الاستهلاك، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الانتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو نحافظ على مستواه وينقسم إلى ثلاثة مصادر هي:

1-الادخار العائلي: من وجهة النظر الاقتصادية، تمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، ويلعب الادخار العائلي دورا مهما في تميل التنمية الاقتصادية، وتتمثل مصادر الادخار فيما يلي[1]:

[1] هشام بوحناش، نور الدين لكحل، **دور الاستثمارات العربية البينية في دعم التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013 ص20.

- المدخرات التقاعدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات؛
- الزيادة في الأصول النقدية للأفراد والذين يحتفظون بها في شكل ودائع لدى صناديق التوفير أو البنوك سواء كانت حسابات جارية أو آجلة؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي، المتاجر والمساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الإدخار؛
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2-ادخار قطاع الاعمال: ويقصد به كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات، وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما[1]:

-**ادخارات قطاع الأعمال الخاص:** عبارة عن ذلك الجزء عن من الأرباح غير موزعة التي تحققها مشروعات القطاع الخاص، والذي يشمل المحلات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل نسبة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة؛

-**ادخارات قطاع الأعمال العام:** تتمثل في ارباح المشروعات العامة، ويتوقف حجم الادخار في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه.

3-الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الايرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكمية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الايرادات الجارية أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق إصدار نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها، وإلى ضبط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة[2].

ثانيا: الضرائب

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الاستثمار، وأن هذا النوع من الإنفاق هو الذي

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف،_مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] هشام بوحناش، نور الدين لكحل،_مرجع سبق ذكره، ص 21.

يساعد على تحقيق التنمية، ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال، والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة من الأمور أهمها[1]:

- يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية؛
- يجب أن تستهدف الحد من الإستهلاك وخاصة غير الضروري؛
- يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية؛
- يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار، وكذلك الحد من التفاوت في مستويات الدخول والاستهلاك المختلفة.

ثالثا: التمويل بالعجز

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعبر المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة، من تميل النفقات العامة، ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي للحصول على موارد إضافية، عندما تعجز مواردها المستقلة في الانتاج، ومن مساوئ هذا التمويل نجد[2]:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة، ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك؛
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات؛
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت، وينجم عنه إضطرابات اجتماعية وسياسية.

رابعا: قروض الجهاز المصرفي

لقد أصبحت المصارف واحدة من المؤسسات المميزة للاقتصاد الحديث، ولاشك أن تأثيرها كبير على درجة النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق توسعها في منح الائتمان أو تقييده، ولذلك تضع الدولة خطة الائتمان المصرفي اذي يعتبر مصدر هاما لتمويل خطة التنمية، ويمثل كل من الائتمان المصرفي والموازنة

[1] نفس المرجع، ص ص 21-22.

[2] تقي الحسني عرفان، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص 46-47.

العامة للدولة في الدول النفطية أهم مصادر التمويل المحلية للاستثمارات في داخل الاقتصاد الوطني، فوظيفة المصارف هي تعبئة مدخرات الأفراد والوحدات الانتاجية وتوجيهها نحو الاستثمارات[1].

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة المشروعات للتنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية، وتتمثل هذه المصادر في[2]:

أولا: المنح والمعونات

تتمثل في تمويل موارد الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي في شكل عملات قابلة للتحويل، والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية.

ثانيا: القروض

قد تكون القروض عامل أو خاصة بحسب مصادرها، فيكون القرض عاما إذا كانت الجهة المانحة للقروض رسمية: حكومات، دول، وكالات عامة، هيئات رسمية تابعة لها، وتكون القروض العامة إما ثنائية أو متعددة الأطراف، أما القروض الخاصة فتمنحها جهات غير رسمية وهي قروض توصف بقصر مدتها وارتفاع معدلات الفائدة عليها، ولكنها تعد مصدر مهم في ظل عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية.

ثالثا: الإستثمار الأجنبي

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية، بهدف الإستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معها لدفع عجلة التنمية، وهو ينقسم إلى نوعين:

[1] عز الدين بوحبل، **المؤسسات المالية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2009–2010، ص 12.

[2] نادية كريد، وردة مريمش، **تقييم مدى فعالية الاسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2015–2016، ص ص64–65.

1-إستثمار أجنبي مباشر: أن يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي، ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس مال المشروع، وهو يمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة مع الطرف الممثل للبلد.

2-إستثمار أجنبي غير مباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الإكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يخول المستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

رابعا: المؤسسات الدولية المانحة للإئتمان

لقد أصبح للمؤسسات المالية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات نجد صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

1-صندوق النقد الدولي: أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب إتفاقية بريتن وودز سنة 1944، وارتبط إنشائه في الحاجة لإنشاء منظمة تشرف على النظام النقدي الدولي الجديد لمعالجة المشاكل النقدية والإقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

وتتمثل أشكال القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء فيما يلي:

1-1-حقوق السحب العادية: يتمكن العضو في الصندوق من الإقتراض بقيمة مساهمته في الصندوق بالعملة الأجنبية مقابل دفع عملته الوطنية، ويمنح هذا التسهيل لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

1-2-تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: يقدم لتعويض الإنخفاض المفاجئ لصادرات دولة معينة عضو في الصندوق، كما يمنح هذا التسهيل لمواجهة أزمة طارئة ناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات

1-3-تسهيل تمويل المخزون الإحتياطي: يقدم هذا التسهيل لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، ذلك للمحافظة على مخزون الدول الإحتياطي من المواد الخام.

1-4-تسهيلات التصحيح الهيكلي: هدف هذه التسهيلات تصحيح الهيكل الإقتصادي للدول الأعضاء والتي تعاني مشاكل اقتصادية هيكلية، ومشاكل مزمنة في موازين مدفعاتها.

المطلب الرابع: عقبات التنمية الإقتصادية

يعترض سبيل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية مجموعة من العراقيل تتفاوت في أهميتها النسبية من بلد لآخر، ويقتضي الأمر إلقاء الضوء على البعض منها وهي:

الفرع الأول: العقبات الإقتصادية: وتتمثل في[1]:

أولا: الحلقة المفرغة للفقر

يعتبر الإقتصادي " نوركسه" صاحب هذه الفكرة حيث يؤكد أن الحلقة المفرغة تعمل على إبقاء مستوى التنمية في البلدان النامية منخفض، وبالتالي إبقاء البلد فقيرا.

فمضمون الحلقة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، أي أن كل عقبة هي سبب ونتيجة في نفس الوقت للعقبات الأخرى، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة هو النمو السكاني المرتفع، الأمر الذي من شأنه أن يبقي على حالة الإنخفاض في المستويات الإقتصادية والإجتماعية، بمعنى بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الإقتصادي.

ويعود أصل الفكرة إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة بسبب انخفاض الإستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات، وانخفاض مستوى الدخل، إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الإقتصادي.

ومن أجل تجاوز هذه الحلقة المفرغة يجب على البلدان النامية أن تكشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من المدخرات من الفقراء، فالبعض يعلق على هذه الفكرة بالقول بأنه رغم كون غالبية السكان في هذه البلدان فقيرة إلا أن هناك فئات قليلة العدد غنية يمكن لها أن تدخر وأن تستثمر، وبالتالي تستطيع كسر هذه الحلقة تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب.

[1] إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص 13-16.

ثانيا: محدودية السوق

تستند العلاقة بين محدودية السوق والنشاط الإقتصادي على فكرة أن وفورات الحجم مظهر رئيسي في التنمية الإقتصادية، فإذا كانت المنشآت الصناعية كبيرة الحجم كي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا لاستيعاب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية هذا الحجم في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الإقتصادية.

ثالثا: الإزدواجية الإقتصادية

تصف الإزدواجية الحالة التي تجد فيها البلدان النامية نفسها خلال المراحل الأولى للتنمية، حيث تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية، وبشكل عام تشير الإزدواجية إلى التقسيمات الإقتصادية والإجتماعية في الإقتصاد الوطني، وهي ظاهرة مرافقة للنمو في الإقتصاد النقدي، وتؤثر الإزدواجية سلبا على عملية التنمية، لأن القطاع المتقدم لا تنتشر آثاره إلى بقية أجزاء الإقتصاد الوطني، فالجزء الأكبر من الأرباح المحققة في القطاع الحديث سوف يعاد إلى بلد الإستثمار الأصلي، مما يقلل من حجم الإدخار المحلي والإستثمار، بالإضافة إلى أن التوسع في القطاع العام يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج.

رابعا: قيد الصرف الأجنبي

يؤكد العديد من الإقتصاديين أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي، إذ أن غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي والذي يعيق عملية التنمية.

خامسا: محدودية الموارد البشرية

تعتبر محدودية الموارد البشرية كما ونوعا عقبة أمام عملية تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث ينعكس ذلك في انخفاض مستوى الإنتاج وتنوعه ومعدلات النمو وضعف حركة عوامل الإنتاج.

الفرع الثاني: العقبات الإجتماعية: ومن بينها[1]:

أولا: عدم توفر التنظيم

حيث تعتبر العقبات التنظيمية والإدارية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الإقتصادية، والتي تتمثل في نقص الكفاءات الإدارية والفنية والمتخصصة، ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الإبتعاد عن اتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية.

ثانيا: عدم توفر دوافع للتنمية

فتوفر الدوافع لدى الأفراد هو أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، وهذا ما تفتقر إلية الدول النامية مما يشكل عقبة في طريق التنمية لديها.

الفرع الثالث: عقبات الحكومة

لقد زاد دور الحكومة في التنمية إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق من غير الدعم النشط للحكومة، وبالتالي إذا كانت هذه الأخيرة غير قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندما يمكن اعتبارها عقبة أمام التنمية أو أنها أحد أسباب حالة الفقر في البلد، وتتمثل الأدوار التي يمكن أن تلعبها الحكومة في تحقيق التنمية فيما يلي[2]:

أولا: الإستقلال السياسي: حيث يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق النمو الإقتصادي الحديث، حيث يتعين على الحكومة توفير بيئة مستقرة للمنشآت الإجتماعية الحديثة، سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا كان عدم الإستقرار هو السائد ينتج انعدام أو ضعف الإستثمار في الإقتصاد المحلي، وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية أو الإنغماس في الإستهلاك المظهري.

ثانيا: الدعم الحكومي للتنمية: يتضمن القرار الخاص بتحقيق التنمية خيارات صعبة أو مقايضات، فإذا كان المتضررون منه يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة تكون غير راغبة في اتخاد الخطوات الضرورية لتشجيع النمو.

[1] حسيبة روابح، أمينة بوالقرارة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

الفرع الرابع: العقبات الخارجية: وتتمثل في[1]:

- سيطرة الشركات الإحتكارية الكبرى على السوق الدولية؛
- شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول؛
- اعتماد الدول المتخلفة على التخصص في تصدير سلعة أو مادة واحدة بشكل آخر بالتوازن القطاعي؛
- خضوع حركة انسياب رؤوس الأموال إلى البلدان المتخلفة من قروض مساعدة ومنح وهبات إلى الإعتبارات السياسية التي تحكم بالدرجة الأولى اقتصاديات الدول المتقدمة المانحة.

[1] إلهام ذهبي، **دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية جامعة جيجل، 2015-2016، ص 25.

خلاصة الفصل

التنمية الإقتصادية هي عملية الإنتقال من حالة التخلف الإقتصادي إلى حالة التقدم الإقتصادي، من خلال مجموعة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي للبلد كما ونوعا، والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها زيادة الدخل الوطني، وتحسين مستويات المعيشة، وينظر للتنمية الإقتصادية من خلال عدة أبعاد كالبعد المادي، الإجتماعي، السياسي، الدولي والحضاري، كما أن تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب عدة مستلزمات كتراكم رأس المال وتوفر الموارد الطبيعية، البشرية والتكنولوجيا.

كما يمكن قياس التنمية الإقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات كمتوسط الدخل الفردي، معدل الفائدة، معدل النمو السكاني...الخ، وهناك مجموعة من السياسات والإستراتيجيات والنظريات يمكن إتباعها من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، في حين توجد مجموعة من المعوقات تعرقل سير عملية التنمية كالحلقة المفرغة للفقر، عدم الإستقرار السياسي...الخ.

الفصل الثاني:

عموميات حول مجموعة البنك الدولي

المبحث الأول: مدخل إلى البنك الدولي

المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي

المبحث الثالث: قروض البنك الدولي

تمهيد:

يعد البنك الدولي الذي انبثق عن مؤتمر بريتن وودز Bretton woods سنة 1944 إحدى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ثم توسعت مهامه لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث.

وسعيا منه لتوفير الموارد اللازمة واستكمال نشاطاته وتحقيق أهدافه أنشأ البنك الدولي مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به ارتباطا وثيقا أهمها: "مؤسسة التمويل الدولية" المعنية بتمويل القطاع الخاص و"هيئة التنمية الدولية" المكلفة بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا، إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بإدارة الاستثمار الأجنبي، كل هذه المؤسسات مجتمعة تشكل ما يعرف بمجموعة البنك الدولي، كما أن للبنك الدولي أهمية كبيرة في الوقت الحالي والدور الذي يلعبه في تمويل ورفع أداء الاقتصاديات الدولية.

المبحث الأول: مدخل إلى البنك الدولي

لقد تمخض عن اتفاق بريتن وودز بضاحية نيوهامشر البنك الدولي التي كانت فكرة تأسيسه سابقة لتأسيس صندوق النقد الدولي، وكانت فكرة إنشائه مرتبطة بالدمار الذي أتى على البنى الأساسية في القارة الأوروبية، ويدير البنك الدولي عدة أطراف، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنك الدولي، تعريف البنك الدولي وأهدافه، وظائف وأدوار البنك الدولي، والنظام الإداري للبنك.

المطلب الأول: تاريخ ونشأة البنك الدولي

إن الاسم الرسمي للبنك الدولي هو البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction And Devolopment، ولقد تم انشائه بمقتضى اتفاقية مؤتمر بريتن وودز Brettonwoods، وقد حضر فعاليتها بولاية نيوهامشر الامريكية بين 01 و22 جويلية 1944[1]، وقد حضر هذا المؤتمر 44 دولة، لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول[2]. وأن انبثاقه كان استجابة للدول الرأسمالية، إذ كانت تسعى إلى ترتيب أوضاعها المالية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن تم التوقيع على اتفاقية بريتن وودز، بدأ البنك أعماله بتاريخ 25 جوان 1946، وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في 15 نوفمبر 1947 ونزولا عند رغبة الرئيس الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مقر البنك الدولي مدينة واشنطن العاصمة، وأن رئيسه أمريكي الجنسية، والرئيس الحالي للبنك الدولي هو جيم يونغ كيم أصله ياباني ويحمل الجنسية الأمريكية.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 188 دولة تصب مصالحها وآرائها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، فعضوية البنك تأتي بعد حصول الدولة عضوية صندوق النقد الدولي، بحيث يتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقا لحصتها النسبية في رأس مال كل من المؤسستين، وحددت هذه الحصة بناءا على المكانة الاقتصادية قياسا الى الدول الاخرى[3].

[1] د. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص133.

[2] محمد المجذوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة، لبنان، 2002، ص588.

[3] د. جميل محمد خالد، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص341.

المطلب الثاني: تعريف وأهداف البنك الدولي

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي

للبنك الدولي عدة تعاريف نذكر منها:

تشير عبارة "البنك الدولي" إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA)، في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معا لتحقيق الهدف المرجو[1].

ويمكن تعريف البنك الدولي بأنه "المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء"[2].

وفي تعريف آخر يمكن القول بأن "البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الاطراف والاهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم ويعتبر من مؤسسات اتفاقية بروتن وودز "[3].

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للبنك الدولي:

"البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية بروتن وودز عام 1945 وبدأ اعماله بتاريخ 25 جوان 1946،، وتعمل هذه الوكالة جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي ويعتبر مكمل لأهدافه، كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الاعضاء وعمليات التعمير وبناء الاقتصاد، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وتعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الاجل للتجارة الدولية".

الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي: لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك الدولي على انه ابرز أهدافه ما يلي[4]:

---

[1] الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008–2009، ص34.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص53.

[3] محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001، ص104.

[4] أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العلمة الاقتصادية تأثيراتها على اسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص144 .145.

1- مساعدة البلدان الأعضاء التي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية على إعادة بناء ما دمرته الحرب، وعلى استغلال موارد البلدان الأعضاء الانتاجية على أفضل وجه ممكن.

2- تشجيع الأفراد والمشروعات الخاصة على استثمار رؤوس أموالهم، للأغراض الانتاجية في البلدان الأعضاء، وإذا لم يتمكن البلد العضو من الحصول على القروض الخارجية من الأفراد وهيئات خاصة فبإمكانه التوجه الى البنك الدولي لمده بالقروض أو لضمان القروض الممنوحة.

3- بذل جهد من أجل نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الأجل والعمل على توازن موازين المدفوعات الدولية من خلال تشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الانتاجية في البلدان الأعضاء.

4- ترتيب القروض أو ضمانات القروض المطلوبة من البنك الدولي تبعا لأهمية المشروعات المراد تمويلها ولدرجة الحاجة إليها.

ومن اجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، فإن البنك يستخدم وسيلتين رئيسيتين هما[1]:

1- منح القروض اللازمة لإقامة الاستثمارات المطلوبة بالعملات الأجنبية سواء لإعادة البناء أو لأغراض التنمية، ولم تتحدد للبنك الكيفية التي يتم بها توزيع موارده بين هذه الأهداف، ولذلك فقد شهدت الفترة الأولى من إنشاء البنك تركيزه على تخصيص موارده لإعادة البناء بحكم قوة تمثيل الدول المستفيدة من ذلك، وهي دول اوروبا الغربية، وعلى حساب الموارد التي يخصصها للبلدان النامية، بحكم ضعف تمثيل البلدان النامية، وضعف قوتها في هذا التمثيل.

2- تقديم المساعدات الفنية والخبرة والاستشارات الخاصة بالجدوى الاقتصادية للمشروعات، ولتحليل الاقتصاد، واتجاهات تطوره، والسياسات التي يمكن أن تتبع ارتباطا بذلك.

المطلب الثالث: وظائف وأدوار البنك الدولي

الفرع الأول: وظائف البنك الدولي بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فغن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها[2]:

[1] حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر التوزيع، الأردن، 2004، ص 289.

[2] إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1990-2012** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014، ص ص 21 .22

1- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها، ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء، ويستعين البنك الدولي في هذه الدراسات بصندوق البنك الدولي ومنظمات دولية وإقليمية، كمنظمة الأغدية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية...الخ؛

2- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص؛

3- الإهتمام بمجال البحث العلمي حيث خصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية، ويتم نشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشريات؛

4- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛

5- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء حيث يقوم بتقييم الأفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمته المصرفية والأسواق المالية.

الفرع الثاني: أدوار البنك الدولي

أولا: دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية

يلعب البنك الدولي دور كبير في المجال التجاري وذلك في تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إذ لا يتهاون البنك في مسألة تحرير التجارة الخارجية ضمن شروط قروض التكييف الهيكلي، إذ يعارض الرقابة على التجارة الخارجية ومسألة الحماية، كما أنه يرى أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية، وفي هذا الخصوص تتفرع من قروض التكييف الهيكلي مجموعة من السياسات تتمثل في[1]:

- تخفيض سعر صرف العملات الأجنبية؛

[1] خير الدين بوزرب، **دور السياسة التجارية في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المغرب العربي- دراسة حالة الجزائر وتونس**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013، ص ص 54، 55.

- احلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛
- خفض الرسوم الجمركية؛
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات؛
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية؛
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية؛
- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

وبالتالي يمكن القول ان البنك الدولي يلعب دورا هاما في تحرير التجارة الخارجية، فالبنك الدولي من خلال قروض التكييف الهيكلي المشروطة يؤدي إلى فتح أسواق هذه الدول مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية، وهذا ما يؤدي إلى خفض مشكلات البطالة والكساد، كما أن زيادة الصادرات يضمن موارد للنقد الأجنبي وتسديد الديون، مما يضمن تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان المقترضة.

ثانيا: دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

يضطلع البنك الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية، والمحافظة على توازن موازين المدفوعات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، وكذلك المساعدة في رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في هذه الدول، إلا أن الوظائف الأساسية للبنك تتمثل في توفير التمويل طويل الأجل للدول الأعضاء، بالإضافة إلى إدارة وتوجيه المشكلات الاقتصادية للدول النامية ومحاولة تشخيصها ثم فرض الحلول وتقديم التوصيات اللازمة لعلاج هذه المشكلات، بالإضافة إلى الدور التحفيزي الذي يلعبه البنك الدولي حيث أن إقدامه على تمويل مشروع معين في دولة نامية يدفع بالعديد من مؤسسات التمويل والوكالات الدولية للمشاركة في تمويل هذا المشروع نظرا للثقة التي توليها هذه المؤسسات للبنك الدولي[1]. وعلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بمساعدة أعضائه من خلال تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء، وإتاحة التمويل طويل الأجل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقوم البنك الدولي بالأنشطة التالية[2]:

[1] عز الدين بوحبل، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] نفس المرجع ، ص 75- 77.

أولا: الأنشطة غير الإقراضية:

يقوم البنك الدولي بنشاط ملحوظ في مجال تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، حيث يعمل على مساعدتها في إجراء الدراسات اللازمة لتشجيع الاستثمار، وتفعيل المساعدات من أجل عملية التنمية، وأهم الأنشطة غير الإقراضية للبنك هي:

1- **استراتيجيات المساعدة القطرية:** تسترشد مجموعة البنك الدولي باستراتيجية المساعدة القطرية في أنشطتها في كل من البلدان الأعضاء المقترضة منها، ويتم إعداد استراتيجية المساعدة القطرية انطلاقا من رؤية البلد المعني لأهدافه الإغاثة بالتعاون الوثيق مع الحكومة المعنية وبالتشاور مع منظمات التعاون المدني، والجهات الشريكة في عملية التنمية، كما تضطلع هذه الاستراتيجية بتقديم التحديات والأولويات الإغاثة في البلد المعني، كما تضع برنامج للمساعدات الإقراضية الفنية، ففي سنة 2008 أحدث البنك الدولي 49 وثيقة من استراتيجيات المساعدة القطرية؛

2- **العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدة الفنية:** ويشمل العمل الاقتصادي والقطاعي والتقارير التشخيصية الأساسية التي يستند إليها التحليل الخاص باستراتيجية المساعدة القطرية وحوار البنك بشأن السياسات يشكل عام، والتقارير الاستشارية القطرية والإقليمية، وتقارير أخرى أقل اتساما بالصبغة الرسمية بما فيها مذكرات السياسات، وحلقات العمل والمؤتمرات وغيرها، وعلى أساس أن برنامج العمل الاقتصادي والقطاعي يشكل الأداة التحليلية والاستشارية الرئيسية فإن البنك أنجز حوالي 489 تقريرا في السنة المالية2008، أما المساعدة الفنية فقد قدم البنك في نفس السنة المالية 513 نشاطا، حيث ركزت في تقديم الإرشاد بشأن العمليات التي تتعلق بإعادة وتنفيذ السياسات والبرامج؛

3- **البحوث:** تهدف مجموعة البحوث في البنك الدولي إلى تزويد العاملين في مختلف الميادين بالمعارف الأصلية لإثراء النقاش الدائر بشأن السياسات، ومن ثم المساعدة في حل المشكلات والصعاب التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر مصدرا أساسيا للمعلومات بالنسبة للدوائر المعنية بوضع السياسات، وفي السنة المالية2008 أجرت مجموعة البحوث بحثا معمقا عن أكثر من 70 بلدا ناميا، بالإضافة إلى أنشطة العمل المقارن فيما بين البلدان، وأهم إصدارات المجموعة 25 كتابا 175 مقالة علمية ومتخصصة، 90 فصلا في كتب متعددة؛

4- **التدريب في معهد البنك الدولي:** وهو إحدى أدوات البنك الدولي المعنية ببناء وتطوير القدرات، وهو يقوم بتحديد احتياجات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي من القدرات، كما يقوم بإعداد أنشطة التعلم اللازمة لتلبيتها، وتغطي الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد العديد من الموضوعات خاصة ما تعلق منها بالبيئة، وتنظيم القطاع المالي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية الأساسية وإدارة الموارد المالية والتنمية الريفية، وفي السنة المالية 2008 نفذ معهد البنك الدولي 570 نشاطا تعليميا، ويشمل أكثر 39500مشارك، ومن أبرز البرامج العالمية لمعهد البنك الدولي تلك المتعلقة بالحوكمة، ومكافحة الفساد والمعرفة من أجل التنمية.

ثانيا: التمويل:

إن البنك الدولي كمنظمة تمويلية دولية تتبع سياسات تجارية، حيث يعتمد عند قيامه بالعمليات المصرفية على الأموال التي يقترضها من الأفراد والهيئات الخاصة أكثر من اعتماده على موارده الأصلية، حيث يقدم القروض للمساهمة في مشروعات محددة، وفي حدود جانب معين من النفقات، وكذلك يبحث البنك عن حماية موقعه كدائن من خلال الشروط والاستراتيجيات أو البرامج المفروضة لتلقي القروض.

المطلب الرابع: النظام الإداري للبنك

الفرع الأول: نظام العضوية في البنك الدولي

يبلغ أعضاء البنك الدولي 188 عضوا، ويمكن تقسيم الدول الأعضاء إلى أعضاء أصليين، وأعضاء منضمين، فالأعضاء الأصليين هم الدول التي اشتركت في مؤتمر بريتن وودز، وقامت بإيداع وثائق التصديق قبل 31 ديسمبر 1945 [1]، والجدول الموالي يوضح أعضاء البنك الدولي الأصليين والمبالغ المكتتب فيها برأس مال البنك:

[1] ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدلي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل- دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011- 2012، ص56.

الجدول رقم(2-1): أعضاء البنك الدولي الأصليين والمبالغ المكتتب فيها برأس مال البنك سنة 1945.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	مبلغ الاكتتاب	الدولة	مبلغ الاكتتاب	الدولة	مبلغ الاكتتاب
الو م أ	3175	كوبا	35	العراق	6
المملكة المتحدة	1300	كولومبيا	35	الإكوادور	3.2
الإتحاد السوفياتي	1200	يوغوسلافيا	40	إثيوبيا	3
الصين	600	نيوزلندا	50	الدومينيكان	2
فرنسا	450	النرويج	50	كوستاريكا	2
الهند	400	المكسيك	65	غواتيمالا	2
كندا	325	إيران	24	هايتي	2
هولاندا	275	اليونان	25	هندوراس	1
بلجيكا	225	التشيلي	35	أيلندا	1
استراليا	200	فنزويلا	10.5	ليبيريا	0.5
جنوب إفريقيا	100	أورغواي	10.5	بنما	0.2
بولندا	125	بيرو	17.5	باراغواي	0.8
البرازيل	105	الفلبين	15	نيكاراغوا	0.8
تشيكوسلوفاكيا	125	لوكسمبورغ	10	الدانمارك	-
مصر	40	بوليفيا	7		

المصدر: ياسين عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص57.

يتضح من الجدول (2-1) أن أعضاء البنك الدولي الأصليين تمت مساهمتهم في رأس مال البنك من خلال الاكتتاب في الأسهم بمقدار9100 مليون دولار أمريكي، ومن أجل إمكانية السيطرة على البنك الدولي وقراراته في بداية نشأته، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من قوة سياسية واقتصادية بالاكتتاب في عدد كبير من الأسهم قدرت بحوالي 3175 مليون دولار، وهو ما يوازي حوالي35% من إجمالي اشتراكات الدول الأعضاء.

أما الأعضاء المنضمون فهم الدول التي انضمت إلى عضوية البنك بعد تاريخ 31 ديسمبر 1945، وللحصول على عضوية البنك الدولي يشترط شرطين أساسيين هما[1]:

الشرط الأول: أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة، حيث تقتصر العضوية على الدول كاملة السيادة، إذ يعتبر البنك الدولي مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويترتب على ذلك أن الدول ناقصة السيادة أو المستعمرات لا يمكن أن تكون عضوا في البنك الدولي؛

الشرط الثاني: أن تكون الدولة طالبة العضوية عضوا في صندوق النقد الدولي حيث نصت اتفاقية تأسيس البنك الدولي على أن أعضاء البنك الأصليين هي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتظل العضوية مفتوحة للدول الأخرى التي تطلب العضوية لاحقا بشرط حصولها على عضوية صندوق النقد الدولي.

ولكي يتم قبول عضوية الدولة فلابد أن تتقدم بطلب إلى البنك توضح فيه كافة البيانات المطلوبة ويتم عرضه على مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشته وإصدار أي قرار بشأنه وعرضه على مجلس المحافظين الذي يقوم بدوره بتقدير إمكانية قبول عضوية الدولة و تحديد مساهمتها في رأس مال البنك، وبعد ثبوت العضوية تتمتع الدولة العضو بالحقوق وتلتزم بالواجبات المنصوص عليها في ميثاق البنك الدولي.

الفرع الثاني: عوارض العضوية

إذا كانت العضوية في البنك الدولي اختيارية فكذلك الانسحاب من العضوية، فيجوز للدولة العضو وفقا لإرادتها أن تنسحب من عضوية البنك بعد استيفاء بعض الشروط الإجرائية حتى يحدث الانسحاب أثره:

أولا: الانسحاب من العضوية

تنص المادة السادسة قسم 1 من ميثاق البنك الدولي على أنه :" يجوز لكل عضو أن ينسحب من البنك في أي وقت شريطة أن يخطر كتابة المركز الرئيسي للبنك ويصبح الانسحاب ساريا من تاريخ الإخطار".

وعليه فإنه يشترط لكي يحدث الانسحاب أثره شرطين لابد من توافرهما[2]:

[1] نفس المرجع، ص57.

[2] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، **صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص ص71. 72.

الشرط الأول: إخطار البنك كتابة بالانسحاب: فإذا أصدر الإخطار بصورة صحيحة اعتبرت الدولة منسحبة من عضوية البنك، والوقت الذي يحدث الانسحاب فيه أثره هو تاريخ استلام الإخطار، فتعتبر الدولة منسحبة من قبل المركز الرئيسي للبنك؛

الشرط الثاني: الوفاء بالالتزامات القائمة: إن مسؤولية الدولة المنسحبة تظل قائمة أمام البنك بالنسبة للالتزامات الواجبة السداد أو الالتزامات السابقة التي التزمت الدولة بسدادها على وجه الخصوص، فإنها تلتزم سداد القروض سواء التي حصلت عليها أو قامت بضمانها.

ثانيا: إيقاف العضوية

كما يمكن للبنك أن يقرر بأغلبية عدد المحافظين توقيف أي بلد عضو إذا أخل بأي التزام من التزاماته اتجاه البنك سواء كانت مالية أو غير مالية، ويجوز للبنك إنهاء العضوية أو الفصل النهائي منها، وطبقا لاتفاقية تأسيس البنك الدولي فإن جراء الفصل من العضوية يتقرر في حالتين هما[1]:

1- **عدم التزام العضو الموقوف خلال فترة محددة بسنة:** حيث إذا تقرر توقيف دولة عضو بسبب الإخلال بالتزاماتها ولم تقرر الأغلبية التي اتخذت قرار التوقيف إعادة عضويتها خلال مدة الإيقاف المحددة بسنة، فإن العضو يعتبر مفصولا تلقائيا؛

2- **انتهاء عضوية الدولة من صندوق النقد الدولي:** حيث يترتب على ذلك إنهاء العضوية من البنك الدولي تلقائيا بعد انقضاء ثلاثة أشهر على انتهاء عضويته من صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي وآلية اتخاذ القرار

يزاول البنك الدولي عمله من خلال إدارات مكاتب نواب رئيس البنك، ويعمل البنك كهيئة تعاونية مساهمة من قبل أعضائه ويتوقف عدد الأسهم على مستوى الحجم الاقتصادي للبلد العضو.

وعلى هذا الأساس وزعت الحصص كما يلي[2]: الولايات المتحدة الأمريكية 16.4%، اليابان 7.87%، ألمانيا 4.49%، المملكة المتحدة 4.31% وفرنسا 4.31%، أما بقية الأسهم فتوزع على البلدان الأعضاء.

[1] ياسين عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص204.

وتتم صناعة القرار في البنك من خلال ترتيب الهيكل التنظيمي في البنك يأخذ التنظيم التالي:

أولا: مجلس المحافظين: وفيه ترتكز سلطات البنك جميعا، وتمثل فيه الدول الأعضاء بنسبة محافظ واحد تعينه كل دولة من هذه الدول، ونائب له كل خمس سنوات، ويجتمع هذا المجلس عادة مرة كل عام، وهو مكلف برسم السياسة العامة لنشاط البنك واتخاذ القرارات[1].

ثانيا: مجلس الإدارة: ويضم24 مديرا تنفيذيا، منهم خمسة يمثلون الدول التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم(الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا واليابان)، والباقون ينتخبون بواسطة المحافظين على أساس جغرافي غالبا، وقد فوض المحافظون الكثير من سلطاتهم إليه، ويجتمع هذا المجلس مرة في كل شهر بواشنطن، وقد يجتمع أكثر من ذلك إذا اقتضى الحال[2].

ثالثا: اللجنة الاستشارية: وتضم سبعة أعضاء على الأقل، وينتخبهم المحافظون من بين ممثلي المصالح المالية والتجارية والزراعية والصناعية، وتلعب هذه اللجنة دورا هاما حيث تعمل قدر الإمكان على التخفيف من حدة المنازعات التي قد تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئتين الأخريتين، إذ هي مكونة من خبراء استشاريين مجردين عن المصلحة الخاصة ولا علاقة لهم بالمنازعات السياسية.

رابعا: رئيس البنك: جرت العادة أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكي الجنسية ويتم انتخابه لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المديرين التنفيذيين، ويدير رئاسة البنك الدولي حاليا "جون كيم كونغ"[3].

خامسا: موظفو البنك: يعمل بالبنك الدولي حوالي 11933 موظف بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربية، علماء البيئة، المحللين الماليين، العلماء المختصين في علم الإنسان والمهندسين، ويشكل موظفو البنك من رعايا البلدان النامية حوالي 62% من مجموع الموظفين يشغلون 47% من مناصب الإدارة والمناصب الفنية العليا[4].

والجدول التالي يبين موظفو البنك الدولي حسب التقرير السنوي للبنك الدولي2015.

[1] د. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص326.

[2] د. دريد كامل آل شيب، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشور والتوزيع، الأردن، 2011، ص160.

[3] ياسين عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص59.

[4] نفس المرجع، ص59.

الجدول رقم(2-2): موظفو البنك الدولي

إجمالي موظفي البنك بدوام كامل	11933	المكاتب القطرية	127
مديرون	503	المكاتب التابعة للمقر	8
موظفون فنيون	8462	نسبة العاملين خارج الو م أ	%40
موظفو الشؤون الإدارية	2968	مديرو المكاتب القطرية/ مديرو الشؤون القطرية	%96
استشاريون لمدد قصيرة (تقديرية)	4262		

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي 2015، ص10. www.bank world.com

يوضح الجدول (2-2) موظفو البنك الدولي، حيث بلغ إجمالي الموظفين 11933 موظف موزعين بين المديرين والموظفين الفنيين، وموظفي الشؤون الإدارية واستشاريين، بينما بلغت نسبة العاملين خارج الوم أ 40% من إجمالي الموظفين.

الفرع الثالث: الحصص والقوة التصويتية

توزعت الحصص في رأس مال البنك الدولي بين الدول الأعضاء على نفس الأسس التي وزعت بها في صندوق النقد الدولي، وعليه فإن الدول المتقدمة الخمس الكبرى حصلت على نصيب الأسد من حصص رأس مال البنك أي ما يعادل 43%، أما القوة التصويتية لأي دولة عضو في البنك الدولي فإنها ترتبط بحجم حصة هذه الدولة في رأس المال، فمثلا تملك الو م أ حوالي 20% من رأس مال البنك وبناءا على ذلك فإنها تملك من القوة التصويتية الإجمالية في البنك[1].

ويتم احتساب الأصوات في البنك الدولي على أساس لكل دولة عضو تمتلك 250 صوت يضاف إليه صوت واحد على كل سهم واحد تسهم به الدولة في رأي مال البنك، وحددت قيمة السهم ب100000دولار أمريكي، وتكون متاحة للاكتتاب للدول الأعضاء فقط.

والجدول التالي يوضح اكتتاب الدول الاعضاء والقوة التصويتية في البنك الدولي:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي النظريات وسياسات**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص483.

الجدول رقم(2-3): اكتتاب الدول الأعضاء والقوة التصويتية في البنك الدولي في 14 جانفي 2004

الوحدة: مليون دولار أمريكي 1944

الدولة	مبلغ الاكتتاب	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
الو م أ	26.496.9	%16.85	265.219	%16.39
اليابان	12.400.0	%8.08	127.250	%7.86
ألمانيا	8.939.9	%4.60	72.649	%4.49
المملكة المتحدة	6.939.7	%4.41	69.647	%4.30
فرنسا	6.939.7	%4.41	69.647	%4.30
إيطاليا	4.479.5	%2.85	45.45	%2.78
كندا	4.479.5	%2.85	45.45	%2.78
روسيا	4.479.5	%2.85	45.45	%2.78
الصين	4.479.9	%2.85	45.49	%2.78
السعودية	4.479.5	%2.85	45.45	%2.78
إجمالي إشتراكات وأصوات العشر دول المالكين لأكبر المساهمين	82.714.1	%52.6	829.641	%51.24
باقي الدول الأعضاء	74.552.2	%47.4	789.020	%48.76
إجمالي مساهمات وأصوات جميع الدول الأعضاء	157.266.1	%100	1.618.661	%100

المصدر: محمد عبد العزيز الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص130.

من خلال الجدول (2-3) يلاحظ أن العشرة دول المالكة لأكبر المساهمات تمتلك حوالي 53% من رأس مال البنك الدولي، بينما تمتلك باقي الدول الأعضاء حوالي 47% من رأس مال البنك، وهو ما يدل على مدى التفاوت الكبير بين حصص الدول الأعضاء والتي تمنح السيطرة الكاملة على الإدارة والتحكم في رأس مال البنك وعملياته الإقراضية، وتتضح هذه السيطرة الإدارية والرسمالية للدول الكبرى من خلال ما تمتلكه مجموعة السبع الكبرى من حصص في رأس مال البنك، إذ تمتلك هذه المجموعة حوالي 45% من رأس مال البنك تغطيها قوة تصويتية حوالي43% من مجموع القوة التصويتية تستطيع بها السيطرة على إصدار القرارات وإدارة البنك الدولي.

المبحث الثاني: مجموعة البنك الدولي

تشير عبارة البنك الدولي فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي لخمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معا لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء ، وتتمثل في البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، ومؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ولهذا سنستعرض كل هذه المؤسسات في هذا المبحث إلى مطالب.

المطلب الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD)

الفرع الأول: نشأة وأهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

هو أحد منظمات اتفاقية بريتون وودز والذي أنشئ عام 1946 من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، ولقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الاربعينيات من القرن العشرين الماضي من أجل إعادة إعمار الدول الاوروبية، وبعد أن تمكنت تلك الدول من الوقوف على أقدامها تحول البنك لمساندة الدول النامية والتي حصلت منذ نهاية عقد الاربعينات من القرن العشرين الماضي على أكثر من 330مليار دولار، وهكذا أصبح للبنك الدولي هدف أساسي جديد وهو تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية من خلال مساعدتها في زيادة إنتاجيتها ورفع مستويات معيشتها[1].

وتتلخص أهدافه في[2]:

1- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى؛

2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض؛

3- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية؛

4- علاج العلاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

الفرع الثاني: عضوية البنك الدولي للإنشاء والتعمير

[1] د. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص231.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود والبنك الاساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص366.

شرط عضوية الدولة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي، وهذا يعني عضوية الدولة في صندوق النقد الدولي شرط أساسي وضروري لعضوية الدولة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد بلغ عدد الأعضاء 188 دولة [1].

ويجوز لأي دولة عضو الانسحاب من عضوية البنك في أي وقت بإرسال إخطار كتابي بذلك للبنك في مقره الرئيسي، كما يجوز للبنك أن يقرر بأغلبية عدد من المحافظين يمثلون أغلبية المجموع الكلي للأصوات لإيقاف عضوية الدولة العضو إذا أخلت تلك الدولة بأي من التزاماتها اتجاه البنك[2].

المطلب الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

الفرع الأول: نشأة مؤسسة التمويل الدولية

أنشئت عام 1956 كهيئة مستقلة مسؤولة عن مساندة مشروعات التنمية في الدول النامية، عبر تشجيع القطاع الخاص على النهوض بدور في الجهد التنموي في تلك الدول، ومن الناحية الإدارية هي عضو في مجموعة البنك الدولي، وأنشأت كاستجابة للاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص التي لا يستطيع البنك الدولي الوفاء بها وفق نصوص مواد اتفاقية إنشائه[3].

وتنفرد المؤسسة بوضع خاص تتميز به على البنك الدولي، وهو أنها تتعامل مباشرة مع رجال الأعمال في ميدان النشاط الخاص دون تدخل الحكومة أو قبول ضمان منها[4].

وعلى ذلك فإن مؤسسة التمويل الدولية تعد من أكبر المصادر متعددة الأطراف للتمويل عن طريق القروض والمساهمات في رأس المال والمقدمة لمشروعات القطار الخاص القابلة للاستمرار بصورة رئيسية وذلك عن طريق إحدى الوسائل الآتية[5]:

1- تمويل مشروعات القطاع الخاص الواقعة في البلدان النامية؛

2- مساعدة الشركات الخاصة في البلدان النامية بتعبئة الموارد التمويلية من الأسواق المالية الدولية؛

[1] د. السيد محمد أحمد السريتى، **المنظمات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، اسكندرية، 2014، ص99.

[2] نفس المرجع، ص100.

[3] د. سمير عباس، **البنك الدولي وصراع الارادات**، الطبعة الأولى، مصر الغربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 97.

[4] عصام الدين أحمد أباظة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص66.

[5] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص184.

3- تقديم المشورة والمساعدة التقنية لمؤسسات الأعمال والحكومات.

الفرع الثاني: عضوية مؤسسة التمويل الدولية

عضوية المؤسسة مفتوحة للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير كافة، لكن ليس هناك إلزام على الدول الأعضاء في البنك الدولي بضرورة الإنضمام إلى عضوية المؤسسة، كما يحق لكل دولة عضو الإنسحاب من العضوية عندما تشاء، ويمكن للمؤسسة إيقاف عضوية أي دولة تخل بالتزاماتها اتجاهها، ويتم اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، لكن لكل دولة عضو عدد من الأصوات يتناسب مع مدى مساهمتها في رأس مال المؤسسة، مما يجعلها خاضعة لنفوذ الدولة الكبرى التي تمتلك أغلبية أسهمها[1].

الفرع الثالث: رأس مال المؤسسة ومواردها المالية

بدأت مؤسسة التمويل الدولية برأس مال متواضع نسبيا وهو حوالي 100 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 100ألف سهم قيمة كل سهم تساوي 1000دولار، وفي 10ديسمبر 1992 تمت زيادة رأس المال إلى 2.45مليار دولار مقسمة إلى 2450000 سهم، وقدرت قيمة كل سهم بحوالي 1000 دولار أمريكي، ويجوز لمجلس محافظي المؤسسة زيادة رأس المال بموافقة ثلاثة أخماس(60%) من إجمالي القوة التصويتية[2].

وتتكون موارد المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء وأرباح المنشآت التي تشرف عليها، بالإضافة إلى مدخرات الأفراد والهيئات، حيث بلغ رأس مالها المكتتب فيه عام 1985 بـ545.784 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 545784 ألف سهم قيمة كل سهم 1000دولار، وفي تاريخ 31ديسمبر 2008 بلغ 2.363.891.000 دولار أمريكي[3].

المطلب الثالث: الهيئة الدولية للتنمية

الفرع الأول: نشأة الهيئة الدولية للتنمية وأهدافها: الهيئة الدولية للتنمية أو المؤسسة الإنمائية الدولية التي تقدم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية[4]، والتي تم إنشائها عام 1960 وهي بمثابة ذراع البنك

[1] السيد محمد أحمد السريتى، **المنظمات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص186.

[3] الطاهر برباص، مرجع سبق ذكره، ص42.

[4] السيد محمد أحمد السريتى، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011، ص334.

الدولي الذي يضطلع إلى مساعدة الدول الأشد فقرا في العالم[1]، التي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن حد معين يتغير بصفة دورية، فهي تزود الدول بالقروض طويلة الأجل بدون فائدة[2].

ويتمثل الهدف الرئيسي لمؤسسة التنمية الدولية في تخفيض أعداد الفقراء في أفقر دول العالم، ويتحقق هذه الهدف من خلال[3]:

1- تقديم قروض بدون فائدة؛

2- منح برامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي؛

3- تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة؛

4- تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

حيث تمتد فترة سداد القروض إلى ما بين 35 و40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات، كما تقدم منحا إلى البلدان التي تعاني ارتفاعا في أعباء مديونيتها، وبلغت قيمة مجموع الإعتمادات والمنح التي قدمتها الهيئة 182بليون دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما قدمته سنويا في السنوات الأخيرة نحو 10بلايين دولار أمريكي، وتم توجيه الجزء الكبير من ذلك أي نحو 50% إلى منطقة إفريقيا[4].

الفرع الثاني: عضوية الهيئة الدولية للتنمية

يحق للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير كافة الحصول على عضوية مؤسسة التنمية الدولية، دون أن يعد ذلك إلزاما للدول الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولكنه مبدئي للإنضمام إلى مؤسسة التنمية الدولية، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها 172دولة[5].

الفرع الثالث: تمويل الهيئة الدولية للتنمية

في حين أن البنك الدولي يجمع معظم أمواله من أسواق المال الدولية، فإن الهيئة الدولية للتنمية تمول إلى حد كبير بواسطة التبرعات من حكومات الدول الأعضاء الغنية، وقد بلغت التخصيصات

[1] د. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص175.

[2] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص189.

[3] السيد محمد أحمد السريتى، **المنظمات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص120.

[4] د. طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص176

[5] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص120.

الحكومية التراكمية التي قدمت للهيئة بعد بداية نشاطها المالي وحتى عام2002 حالي 109مليار دولار أمريكي، وفضلا عن إعادة تأسيس وتجديد أموال الهيئة والذي يحدث كل ثلاث سنوات بواسطة التخصيصات الحكومية من دول المجموعة الأولى، فإن البنك الدولي يمكن أن يحول مبالغ كبيرة من دخله الصافي إلى الهيئة، إضافة إلى التسديدات التي تتم على إئتمانات الهيئة، وتتمثل مصادر تمويل الهيئة فيما يلي[1]:

1-إكتتاب الدول الأعضاء: تعتبر حصص الدول الأعضاء من رأس مال الهيئة أول الموارد المالية التي تمتلكها وتتحدد الحصص بناءا على اتفاق بين المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين، وقد بلغ الاكتتاب الأولي في رأس مال الهيئة حوالي 707مليون دولار، وهو ما اعتمدت عليه الهيئة في نشاطها الإقراضي في السنوات الثلاثة الأولى من نشاطها من1961إلى1964.

2-المساهمات الإضافية الخاصة: وهي عبارة عن هبات وتبرعات إضافية تقدمها بعض الدول دون أن تعتمد على دعوة موجهة من المديرين التنفيذيين، وعلى سبيل المثال ما تم التبرع به للهيئة وهو مبلغ 39 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة من قبل تركيا وإسبانيا عام2002 ليضاف إلى موارد الهيئة التي يمكن أن تستخدمها في نشاطها الإقراضي.

3-تحويلات البنك الدولي: وتعتمد الهيئة الدولية للتنمية في جزء من مواردها على القروض والتحويلات من الدخل الصافي للبنك الدولي، وتدخل هذه التحويلات مباشرة في موارد الهيئة لتستخدم في النشاط الإقراضي، وقد بلغت تحويلات البنك الدولي في خلال التجديد الثاني عشر لموارد الهيئة وبالتحديد في أعوام 2000، 2001، 2002 مبلغ إجمالي 686 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة.

4-دخل الهيئة أو الموارد الداخلية: كما ذكرنا أن الهيئة تمنح قروضا بدون فائدة، في حين أنها تطالب الدول المقترضة بدفع عمولة مقابل مصارف الإدارة والخدمات، وتقدر بـ 75% سنويا، ومن ناحية أخرى فإن الهيئة تستثمر بعض أموالها والتي تنتج لها فائدة، بالإضافة إلى التسديدات التي على الائتمانات السابقة للهيئة، وكل هذه الموارد تعتبر من الموارد الداخلية الناتجة من النشاط الأساسي للهيئة.

[1] د. محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص195-198.

5-تجديد موارد الهيئة: حيث يتم دعوة دول المجموعة الأولى كل ثلاث سنوات لتجديد موارد الهيئة، وقد تمت دعوتهم في التجديد الأول سنة 1964 لتغطية التزامات الهيئة من 1965إلى 1968، وتم فيها جمع مبلغ قدره 745 مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم(2-4): الإكتتاب الأولي وعدد التجديدات الأولى لموارد الهيئة(1961-1987)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

التجديدات المختلفة للموارد	السنوات المالية	المبالغ التي تم تخصيصها
الإكتتاب الأولي	1964-1961	757
التجديد الأول	1968-1965	745
التجديد الثاني	1971-1969	1271
التجديد الثالث	1974-1972	2441
التجديد الرابع	1977-1975	4501
التجديد الخامس	1980-1978	7734
التجديد السادس	1983-1981	12000
التجديد السابع	1987-1985	9000

المصدر: محمد عبد العزيز الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص198.

ويتضح من الجدول(2-4) أن الهيئة استهلت نشاطها بمبلغ الاكتتاب الأولي 757مليون دولار وهو مبلغ صغير نسبيا، ومنذ 1965 أصبح تجديد الموارد المالية للهيئة كل ثلاث سنوات، وقد تم التجديد الأول عام 1964 وحصلت الهيئة على مبلغ 745 مليون دولار، وتمت التجديدات تباعا على الفترات التالية حتى وصلت في التجديد السابع من 1985 إلى 1987 حوالي 9000 مليون دولار.

المطلب الرابع: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار

الفرع الأول: نشأة المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار وأهدافه: قام البنك الدولي بتأسيس مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك بسبب كثرة المشاكل والنزاعات بين

المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستضيفة للاستثمارات[1]، حيث أنشئ عام 1965، ويتراوح عدد الأعضاء به 141 دولة[2].

ومن أهم أهداف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ما يلي[3]:

1- تقديم تسهيلات التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية؛

2- زيادة تدفق رأس المال الدولي على الدول التي ترغب في اجتذابه.

ومن المشاكل التي تدور حولها النزاعات نجد[4]:

1-مشكلة التحويلات الخارجية والقيود التي تضعها الحكومات، والخاصة بتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج؛

2-مشكلة تأميم الممتلكات الأجنبية ودفع التعويضات للشركات العاملة في البلدان النامية.

كما تجد مشاكل كثيرة تتعلق بالقوى العاملة وقيود الاستيراد والتصدير وغيرها.

الفرع الثاني: العضوية الإدارة في المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار

يشترط لعضوية المركز كواحد من أعضاء مجموعة البنك الدولي أن تكون الدولة عضوا في البنك الدولي للتعمير والتنمية، فكل دولة عضو في البنك يدعوها مجلس المركز للإشتراك يمكنها ذلك دون أن تكون ملزمة بالاشتراك في العضوية، وعلى ذلك فإن الانضمام غلى اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار لا يعني الاحتكام إلى المركز في جميع المنازعات التي تتعلق بالدولة العضو، بل يجب أن توافق الدولة أو المستثمر التابع لها على تقديم كل منازعة على حدى أمام المركز الدولي، وذلك لتسوية المنازعة المتعلقة بالاستثمار، وهذا ما يبرز الطابع الإداري للمركز سواء من حيث الانضمام إليه أو من حيث عرض المنازعة على المركز[5].

المطلب الخامس: الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات

الفرع الأول: نشأة الوكالة والهدف من إنشائها

[1] ياسين عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] د. طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص178

[3] د. السيد محمد أحمد السريتى، **المنظمات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص160.

[4] ياسين عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص75.

[5] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص215.

تم إنشائها عام 1988 لحماية المصالح المشتركة لكل من الدول الغنية المانحة والدول النامية فيما يتعلق بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، والوكالة تساعد في تسهيل تدفقات رأس المال الأجنبي للاستثمار المباشر في الأسواق الناشئة، كما تساعد في تسوية منازعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمرين والدول النامية المضيفة وتحاول التوصل إلى حلول لتلك المنازعات قبل وصولها إلى القضاء الدولي أو إلى محاكم التحكيم. أما العاملون في الوكالة فإن عددهم لا يتعدى 100 موظف وهي تهدف إلى تقديم التأمين ضد المخاطر غير التجارية[1].

وتشمل أعضاء الوكالة 177 دولة، وهم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وجمهورية كوسوفو.

الفرع الثاني: تمويل عمليات الوكالة

تعتمد الوكالة في إصدار الضمانات على مواردها الذاتية، وغيرها من الموارد التي تنشأ من الاكتتاب في السهم الرأسمالية للوكالة.

أولا: رأس مال الوكالة

بدأت الوكالة برأس مال يبلغ 1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مقسمة إلى 100000 سهم تعادل قيمة كل سهم 10000 من حقوق السحب الخاصة، وهذه الأسهم متاحة الاكتتاب فيها بواسطة الدول الأعضاء[2].

ثانيا: التمويل الذاتي وحساب الاستثمارات المؤيدة

يقوم نظام الوكالة على أساس أنها تمول عملياتها من الدخل الذي تحققه من الأقساط المجمعة لعمليات الضمان وعوائد استثمار الأموال السائلة، إلى جانب ذلك تعتمد على مواردها الخاصة فإنه يجوز لها وفقا لاتفاقية إنشائها إصدار ضمانات أخرى بناءا على تأييد مسبق من دولة المستثمر بحيث تلعب الوكالة دور المدير لحساب مستقل هو حساب الاستثمارات المؤيدة[3].

[1] د. سمير عباس، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص208.

[3] نفس المرجع، ص210.

والجدول التالي يبين التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

جدول رقم(2-5) التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

الوحدة: ملايين الدولارات

	2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات "أ"	51.221	50.232	58.190	59.776	64.185
المدفوعات "ب"	42.390	40.570	44.398	44.582	49.039
كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	20.582	15.249	18.604	23.528	29.729
المدفوعات	19.777	16.030	18.761	19.012	22.532
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	14.753	16.298	22.239	18.966	16.171
المدفوعات	11.061	11.228	13.432	12.905	13.191
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات "ج"	9.241	11.008	9.968	10.539	11.117
المدفوعات "د"	7.981	9.971	8.904	9.264	9.953
الوكالة الدولية لضمان الإستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2.657	2.781	3.155	2.828	4.258
الصناديق الإستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	3.988	4.897	4.225	3.914	2.910
المدفوعات	3.571	3.341	3.301	3.401	3.363

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي2016 ص06. www.bank world.com

"أ" يشتمل على ارتباطات من البنك للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المتلقية، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبالغ المذكورة في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

"ب" يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الإستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

"ج" ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية، لا يتضمن ذلك تمويل قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين

"د" لحساب المؤسسة الخاص، لا تتضمن الأرقام تمويل قصير الأجل أو أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين .

المبحث الثالث: قروض البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعدما كانت في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب ويقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

المطلب الأول: موارد البنك الدولي وأهم المشاريع التي يمولها

الفرع الأول: موارد البنك الدولي

أولا: رأس المال

أنشأ البنك الدولي برأس مال قدره 10 مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها 100.000 دولار، وحق الاكتتاب فيها قاصر على الدول الأعضاء، ثم زيد رأس مال البنك نتيجة تزايد العضوية وزيادة المساهمات حتى بلغت أكثر من 23 مليار دولار بعد أن زادت العضوية إلى 110 دولة، وقد تحددت حصة كل عضو في رأس المال حسب موارده الاقتصادية وتسدد حصص الأعضاء في رأس مال البنك على النحو التالي[1]:

2% من حصة العضو تسدد ذهبا أو بالدولار، ويستطيع البنك استخدام هذا المبلغ لغرض التسليف.

18% من حصة العضو تسدد من عملات الدول الأعضاء ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد الحصول على موافقة أصحابها الدول الأعضاء في البنك.

80% الباقية تحتفظ بها الدول الأعضاء لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة احتياجاتها.

فقد اتفق أن تدفع الأعضاء 20% من حصتها على أن يدفع منها 2% بالذهب أو الدولار والباقي وقدره 18% يدفع بالعملة الوطنية للعضو ويحتفظ بالباقي وقدره 80% إلا إذا طالب البنك العضو بالدفع، وقد بلغ رأس مال البنك الدولي 82 مليار دولار عام1983 [2].

[1] د. ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص328.

[2] نفس المرجع، ص328.

ثانيا: اقتراض البنك الدولي

تمثل القرض 70% من الموارد المتاحة للبنك الدولي، ويقوم البنك بالاقتراض تقريبا من كافة المؤسسات الدولية، ويستطيع الاقتراض بأفضل الشروط المتاحة لما يتمتع به ثقة لدى كافة المؤسسات الاقراضية، ويتم الاقتراض إما عن طريق إصدار سندات دلية بالدولار الامريكي أو غيره من العملات الدلية الأخرى، ومن الممكن أن يقترض من البنوك المركزية أو حتى من البنوك الخاصة للدول الاعضاء مباشرة[1].

وقد نصت المادة 4 قسم 8 من ميثاق البنك الدولي على أنه بالإضافة الى العمليات معنية في مواضع اخرى من هذه الاتفاقية فإن البنك له السلطة في الأمور الآتية[2]:

1- ان يشتري ويبيع السندات التي أصدرها كذلك السندات التي ضمنها أو التي استثمر أمواله فيها بشرط حصول البنك على موافقة الدولة العضو الذي تباع وتشتري تلك السندات في أراضيه.
2- أن يضمن الصكوك التي استثمر أمواله فيها بقصد تسهيل بيعها.
3- أن يقترض بعملة أي عضو بموافقة هذا العضو.
4- أن يشتري ويبيع غير ذلك من السندات التي يقرر مجلس الإدارة بموافقة ثلاثة أرباع مجموع الأصوات المقررة أنها تصلح لأن يستثمر فيها كل أو بعض الاحتياطي الخاص.

ولممارسة السلطات الممنوحة في هذا القسم يجوز للبنك أن يتعامل مع أي شخص أو شركة تضامن أو جمعية أو شركة أو أية هيئة قانونية في أراضي أي عضو، وعلى ذلك فإن البنك يجوز له وفقا للنص السابق الاقتراض من الاسواق المالية الدولية عن طريق طرح سندات في أسواقها بشرط موافقة العضو الذي تشترى وتباع هذه السندات في أراضيه، ففي السنة المالية 2003 تجاوزت إقتراضات البنك القائمة من أسواق المال 103 مليار دولار امريكي، وبلغ حجم مجموع قروضه المدفوعة والقائمة (غير المسددة) حوالي 116 مليار دولار، وبلغ حجم الإقتراضات حوالي ثلاثة أمثال حجم المساهمات في رأس المال[3]، كما أن سلطته الاقتراض من صندوق النقد الدولي[4].

---

[1] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره ، 133.

[2] نفس المرجع، ص133.

[3] نفس المرجع، ص134.

[4] د. عصام محمد هاشم، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، 2011، ص261.

ثالثا: عمليات البنك الدولي

بصفته مؤسسة تعاونية لا يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه بقدر ما يسعى إلى تحقيق عائد من أصوله يكفي لضمان مقدرته المالية ومواصلة أنشطته الإنمائية على أساس مستمر، وقد حقق البنك عائد سنويا صافيا من الأصول يبلغ حوالي 1% سنويا، غير أن صافي الأصول للسنة المالية 2003 زاد عن مستوى 2% لإجراء تخفيض في الاحتياطي المحصص لتغطية خسائر القروض، وقد بلغ دخل البنك من العمليات حوالي 3,021 مليون دولار في السنة المالية 2003 وبلغ دخله القابل للتخصيص (أي الذي يمكن تخصيصه للاحتياطات والأنشطة الانمائية) حوالي 3,050 مليون دولار، كما أضاف البنك مبلغ 100 مليون دولار من دخله في السنة المالية 2003 الى حساب الفائض واحتفظ بسيولة كافية لضمان توفر تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماته[1].

أما في السنة المالية 2016 فقد بلغ صافي مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 13,204 مليون دولار، وبلغ دخل القابل للتخصيص 593 مليون دولار، كما بلغت مساهمته أسهم رأس المال 39,424 مليون دولار أي بنسبة 22,7% من إجمالي القروض الذي بلغ 29,729 مليونن2 دولار، أما بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية فقد بلغ صافي مدفعاتها في نفس السنة المالية8,806 مليون دولار[2].

رابعا: التمويل المشترك

ويقصد بالتمويل المشترك مساهمة البنك الدولي بأموال يرتبط بتقديمها لمشروعات محددة يمولها البنك، وذلك عن طريق التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى مثل المنظمات المالية والنقدية الدولية ووكالات المعونة الثنائية ومؤسسات إئتمانات التصدير من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل، منها بنوك وصناديق إقليمية للتنمية كالبنك الامريكي للتنمية، وبنك التنمية الافريقي، وعدد من الصناديق الجديدة مقرها الشرق الأوسط لغرض الإستفادة من فوائض إيرادات النفط، وبرامج المعونة الثنائية، وجميعها تستثمر الأموال في المشروعات التي يتولى البنك الاشراف عليها[3].

[1] محمد عبد العزيز محمد الأحرش، مرجع سبق ذكره، ص ص134،135.

[2] التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص ص 63-62.

[3] تقي الحسني عرفان، مرجع سبق ذكره، ص308.

الفرع الثاني: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي: يقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع والتي تخص البنية الأساسية الصناعية ومشاريع النفط والغاز بالإضافة إلى مشاريع الزراعة والتنمية الريفية ومشاريع الاسكان في المدن، ويمكن إيجاز هذه المشاريع فيما يلي[1]:

أولا: مشاريع البنية الأساسية

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل والاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطابا بالقروض البنك ويمكن إيجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي فيما يلي:

1-النقل: يكتسي قطاع النقل أهمية كبيرة في الاقتصاد والذي يتطلب توفير مرافق لنقل كميات ضخمة من البضائع والمواد على مسافات طويلة وتعتبر الموانئ والمطارات والسكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي.

2-الطاقة الكهربائية: تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية من أولى المشاريع التي ملها البنك الدولي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستوردة من البلدان المتقدمة.

ثانيا: المشاريع الصناعية: تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصص هذه الحصة لا يرجع إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وإنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالية الدولي.

ثالثا: مشاريع النفط والغاز: ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما ويرجع هذا إلى سببين:

أولهما أنه قبل سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار الدلية السائدة، كما أن انتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايدة.

[1] إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص131. 132.

أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز فيرجع إلى توفر رأسمال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة، وقد ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنمية كفؤة للقطاع واختيار المشاريع وتنفيذها وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز، يمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:

1- مراجعة سياسات تشجيع القطاع الخاص في قطاع الغاز وتمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخواص؛
2- تمويل تكاليف نقل الغاز وتوزيعه؛
3- تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز؛
4- تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع دون اللجوء إلى الحكومة؛
5- تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز.

رابعا: الزراعة والتنمية الريفية

1-الزراعة: كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشر الأولى (1948-1963) لم يتجاوز اقراض البنك الدولي للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 8,5% من مجموع إقراضه، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري وقد أصبح البنك الدولي يهتم بتطوير المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات الزراعية.

2-التنمية الريفية: يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطا واسع المدى، إذ يشتمل الإدارة المستديمة للأراضي، المحاصيل الزراعية، وتربية الماشية بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي.

الفرع الأول: أنواع القروض

يقوم البنك الدولي بتقديم عدة أنواع من القروض وتتمثل في:

أولا: قروض البرامج: وهذه القروض تمنح لتمويل برنامج انمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض هي قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية، وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شروط[1].

ثانيا: قروض المشروعات: وهذه القروض لتمويل مشاريع الري أو محطة توليد الكهرباء...إلخ ، وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع لعائد على رأس المال لا يقل عن نسبة معية وكذلك يشترط على إدارة المشروع وتنفيذه بطريقة حسنة[2].

ثالثا: قروض التكييف الهيكلي: وقد استحدثت في أوائل 1980[3]، وتمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد.

ولقد بينت الحكومة في الدولة العادية التي تشرع في برنامج للإصلاح الهيكلي أن إصلاح السياسات الهامة يطرح أفضل أمل لاستعادة النمو المتواصل، فتمويل ميزان المدفوعات ييسر من التخفيض المنتظم على مراحل في فجوة التمويل عبر فترة من الزمن في حين يجري تنفيذ للإصلاحات الهيكلية يبدأ ظهور تأثيرها[4].

رابع: قروض التكييف القطاعي: تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة، وذلك لتصويب وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله، وقد بلغ اجمالي القروض التي يمنحها البنك الدولي عام 2016 حوالي45,900 مليون دولار[5].

الفرع الثاني: خصائص القروض التي يمنحها البنك الدولي

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2008، ص 168.

[2] نفس المرجع، ص168.

[3] ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل**، مداخلة في الملتقى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة جامعة سطيف 01، 08، 09، ديسمبر 2014، ص208.

[4] جاك ج يولاك، ترجمة أحمد منيب، **البنك الدولي وصندق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات ش، م، م، 2001، ص19.

[5] التقرير السنوي للبنك الدولي2016، ص 62.

تتميز القروض التي يمنحها البنك الدولي بالخصائص التالية[1]:

1- تمنح القروض عادة لمشروعات محددة يشترط فيها أن تكن معدة إعدادا جيدا من قبل الدولة المقترضة وأن تكون ذات عائد مضمون ونافعة وأن تتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لتسهيل نجاح هذه المشروعات.

2- قروض البنك الدولي تمنح للمشروع بهدف تمويل احتياجاته من العملات الاجنبية وعلى المشروع أن يدير بطرقه الخاصة احتياجاته من العملة المحلية، وتتجه قروض البنك الدولي أساسا لقطاعات الزراعة والنقل والطاقة والصحة والتعليم.

3- يمنح البنك الدولي قروضه بسعر فائدة يقل عن سعر فائدة السائد في السوق المالية، وباعتبار أن البنك يحصل على معظم الموارد المالية التي يقرضها عن طريق اقتراضات متوسطة الأجل من أسواق رأس المال في مختلف أنحاء العالم.

4- يرسل البنك بعثات من موظفيه إلى الدولة المستفيدة للتأكد من توافر شروط وظروف الإقراض المشار إليها، كما يحصل البنك على تقارير دورية طوال فترة سريان القرض من المراقبين التابعين له والحكمة المستفيدة على السواء.

5- تحظى الدول التي تقترض من البنك الدولي بفترات سداد أطول مقارنة بالبنوك التجارية، تصل فترات سداد البنك الدولي إلى ما بين 15-20 عاما بفترة سماح 3-5 سنوات قبل فترة سداد أصل القرض، وتقترض حكومات الدول النامية الأموال من أجل برامج محددة تتضمن جهود تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة.

المطلب الثالث: سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض

يقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويقوم البنك الدولي بمنح القروض وفق المعايير والشروط التالية[2]:

[1] د. طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 181. 182.

[2] إيمان حملاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28.29.

الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراضي للدول الاعضاء فإنه يسعى للحصول على وضعية شاملة للوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في الدول طالبة القرض، ولذلك فإنه يقوم بمجموعة من الاجراءات تتمثل في:

- يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية، المعدنية والبشرية؛
- تقييم البنية التحتية للدولة وحالة تجارتها الخارجية بالإضافة إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة؛
- يتناقش كلا من البنك الدولي والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وإمكانيات تطبيقها؛
- بعد عملية التقويم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدولية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك الدولي؛
- يقوم البنك الدولي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة القرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الاقراض؛
- تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك الدولي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية، وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو بعد إتمام كل هذه الاجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين(البنك الدلي والدولة المقترضة) ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع.

الفرع الثاني: شروط الاقراض

يشترط البنك الدولي العديد من الشروط عند قيامه بعمليات الاقراض لأغراض الإعمار أو التنمية أهمها:

1- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الاقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقديم مدى قدرة الدولة على سداد القرض؛

2- أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى وهو الامر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج؛

3- يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية؛

4- تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15و17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7,5% و7,75%؛

5- في حالة تقدير البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوؤها فعليا.

المطلب الرابع: مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي، بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى نفع المشروع للاقتصاد القومي ومدى توافقه مع السياسة الاقراضية للبنك، وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- **مرحلة اختيار المشروعات:** في هذه المرحلة تبدأ نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة، وتعتقد أن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه، وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع، ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتبين معالم المشروع وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في أغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية[1].

2- **مرحلة إعداد المشروع:** تحضير المشروع ودراسته التقنية والاقتصادية والمالية وإعداده للإنجاز من قبل البلد المقترض[2].

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 178.

[2] د. عبد الحليم عمار غربي، **العولمة الاقتصادية رؤي استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 92.

3- **مرحلة تحليل المشروع:** حيث يتم تحليل كامل للمشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد القومي، وبالتالي ما إذا كان صالحا لتميل البنك أم غير صالح.

4- **مرحلة المفاوضات:** بعد اقتناع البنك بجدوى وجدارة المشروع يبدأ الاتفاق على تميله، وتجري مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع حيث يضع البنك أثناء تلك المفاوضات شروط التمويل، ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة إنجازه. وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الاخرى المشروطة، والتي تختلف من مشروع لآخر، ومنها مثلا بالنسبة لمشروعات الكهرباء، رفع التعريفة من أجل خلق فائض تمويل لصيانة المشروع، وتحسين تحصيل الايرادات ومحاولة تقليل التيار الضائع، وإرساء التعريفة أساس اقتصادي[1].

5- **مرحلة التنفيذ والإشراف:** حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيد المشروع في مراحله المختلفة التي قد تستغرق خمس سنوات أو أكثر، وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد بدراسة يطلب عليها " تقرير الاكمال" ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ، ومقارنة اقتصاديات المشروع بعد انتهاء بنائه بما كان متوقعا منه قبل البدء في تنفيذه، وهنا أيضا يحسب العائد الاقتصادي للمشروع من جديد كي يقارن بالعائد الذي كان متوقعا قبل التنفيذ[2].

6- **مرحلة التقييم:** وهي اخر مرحلة تعقب آخر دفعة من أموال البنك للمشروع[3].

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] نفس المرجع السابق، ص 180.

[3] د. عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

خلاصة الفصل:

إن البنك الدولي قوة مالية كبرى له تنظيم إداري يتماشى وفقا مع نشاطاته إضافة إلى ذلك هو مؤسسة تحمل الشخصية المعنوية، يحق له الاقتراض والحصول على فوائد وأرباح نتيجة الاقراض.

كما أن للبنك ملحقات تعمل على مساعدته في نشاطه ومحاولة إبعاد الضغط عليه، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، الهيئة الدولية للتنمية، المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار، الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

ولقد تعددت نشاطات البنك مع مرور السنوات إضافة إلى منح القروض والتي تكون بشروط ووفق إجراءات ومراحل محددة، يعمل علي تقديم المساعدات التقنية وتنسيق مساعدات المالية للبلدان النامية، ومن أجل الزيادة في دوره ونشاطاته أقام علاقات وطيدة مع باقي المنظمات العالمية سواء مالية أو إنسانية.

الفصل الثالث:

علاقة مجموعة البنك الدولي بالجزائر

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: القروض الممنوحة من طرف مجموعة البنك الدولي للجزائر

تمهيد

لقد ترك المستعمر الفرنسي الجزائر في حالة اقتصادية واجتماعية متدهورة، وبالتالي شرعت الدولة في رسم استراتيجيات تنموية كفيلة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجيات التنموية، تتطلب موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الجزائر في ذلك الوقت، ولذلك لجأت الجزائر للمؤسسات النقدية والمالية الدولية، وعلى رأسها مجموعة البنك الدولي للحصول على موارد مالية لتمويل هذه المشاريع التنموية في مرحلة أولى، ولتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أفرزتها تجارب التنمية في مرحلة ثانية. إذن فقد كان تدخل مجموعة البنك الدولي في الاقتصاد الدولي لغرض أساسي يتمثل في تمويل التنمية.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

لقد شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها الساحة المحلية والدولية ونتيجة لانخفاض أسعار النفط وارتفاع اعباء خدمة الديون الخارجية ابتداء من سنة 1986، واجهت الجزائر صعوبات اقتصادية أدت بها إلى اللجوء إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ،وبالتالي فقد تناول هذا المبحث: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات، الاقتصاد الجزائري مع الاصلاحات وبرامج الانعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى دور البنك الدولي في دعم التصحيح الهيكلي في الجزائر.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمع زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على ايرادات ناجحة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم، ولتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها[1]:

- الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الانتاج ملكية عامة؛
- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والانضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973-1979-1981.
- مرحلة القرار غير المستقل ابتداءا من 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها تقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة الجدولة، وتبني الاصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي.

[1] بغداد كربالي، **نظرية عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية-جامعة بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص ص 1-2.

ولقد تميزت مرحلة القرار المستقل بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية، وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة بـ[1]:

الفرع أول: مرحلة الانتظار(1962-1966)

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الانتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة1963، والمناجم سنة 1966، بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

الفرع الثاني: التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979)

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967-1979 الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى.

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية، واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في التمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن اعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف انتاج سلع انتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65,42% سنة 1978 مقابل 30,07% سنة 1969.

[1] نفس المرجع، ص2-5.

وتميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، وكانت المخططات السابقة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود توازن في حجم الاستثمارات.

الفرع الثالث: التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987)

تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان التسيير المحكم الفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداءا من سنة 1983، إن القيام بتلك الاجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992)

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الاجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (قانون88/01)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية، تهدف هذه الاصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الادارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمين.

إن من أهم أهداف الاجراءات المتفق عليها هي:

- التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسة؛

- وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة سنتي 1989- 1990؛
- منح رخصة استراد مباشرة للعاملين الخواص، مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية؛

ويمكن القول أن تلك الاجراءات بأنها كانت صارمة على العموم في: تخفيض قيمة العملة الوطنية، وضبط الانفاق الحكمي، وامتصاص السيولة الزائدة، وتحرير الأسعار بغية إقناع شركائها الدائنين.

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري مع الإصلاحات

لقد مرت الجزائر في هذه المرحلة بعدة إصلاحات وهي[1]:

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول(30 ماي1989- 30 ماي 1990)

تم توقيع أول اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول، حيث شملت برامج إصلاحه خفض العجز في ميزان المدفوعات والاستمرار في انخفاض قيمة الدينار، والاتجاه نحو تحرير الأسعار...الخ.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني(03 جوان 1991- 30 مارس 1992)

تم توقيع هذا الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط، كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992)، وتبعا لرسالة النية المؤرخة في 27 أفريل 1991. ويهدف هذا الاتفاق إلى:

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا كليا؛
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛
- تنشيط دور المؤسسات العامة والخاصة في تنويع الصادرات لتقليص هشاشة التوازنات المالية؛
- إصلاح النظام الجبائي والجمركي وتقليص سعر الصرف؛
- بناء شبكة اجتماعية للحد من الآثار السلبية للإصلاح.

الفرع الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994- مارس 1995)

[1] إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

لقد تم تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة كاملة رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر أنداك، وتدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا، اليابان، الو م أ لتقديم دعمها للجزائر بتزويدها بمصادر تمويل جديدة.

وارتكز هذا البرنامج على حملة من المحاور تمثلت في إيقاف تراجع النمو الإقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، تحرير التجارة الخارجية، التسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، تعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية.

الفرع الرابع: برنامج التصحيح الهيكلي(أفريل 1995- مارس 1998)

بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح القروض للجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي امتدت مدته ثلاثة سنوات، ويهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى:

- تحقيق نمو في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات بنسبة 5%؛
- الإستقرار الداخلي ومعدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وتحقيق العجز في الميزان التجاري؛
- تحسين توازن الميزانية وذلك خلال فترة الانتقال، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- تحقيق فعالية في السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
- إصلاح النظام الضريبي والمالي والبنكي، والتركيز علي تحرير التجارة الخارجية؛

وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والتدابير تتعلق بإدارة الاقتصاد والتهيؤ لانسحاب الدولة من ممارسة النشاط الاقتصادي، نذكر منها:

- إصلاح نظام الأسعار في اتجاه التخلص من الأسعار الإدارية لصالح منطق السوق،
- إصلاح النظام الضريبي بتبسيطه، وتعديل معدلاته، وإزالة التمييز بين مؤسسات القطاع العام والخاص؛
- مراجعة النظام المصرفي بإرجاع بنك الجزائر إلى مهامه التقليدية، والفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية، واعتماد الأساليب التقليدية في إدارة السياسة النقدية وذلك بإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر ؛

- مراجعة النصوص المنظمة للاستثمار في الجزائر بتكريس حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار العام والخاص، وكذلك بين المحلي والأجنبي ومنح الضمانات والحوافز اللازمة؛
- إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية قصد التقليص من الأعباء المفروضة على الدولة، ورفع كفاءة الأداء والتخفيف من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية.
- تخفيف وتبسيط التعريفة الجمركية وجعلها من ثلاث معدلات 30%،15%،5%، وهذا تبعا لدرجة تحويل المواد، وهذه المعدلات تجعل من الجزائر الدولة في منطقة البحر المتوسط ويقلل من تكاليف المؤسسات بخصوص المدخلات المستوردة.

المطلب الثالث: برامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2014)

بالرغم من النتائج التي حققتها التصحيح الهيكلي خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وضمان الاستقرار والعودة في النمو الاقتصادي، إلا أن السلطات العمومية رأت عدم كفاية ذلك أمام بقاء معدلات البطالة مرتفعة والخوف من ردود فعل الاقتصاد أمام الصدمات المحتملة لسوق البترول، فعملت على إطلاق جيل ثاني من الإصلاحات.

الفرع الأول: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل من سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي مايقارب7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقتدر بـ119 مليار دولار، وتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الانشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية[1].

وكان هدف مخطط الإنعاش الاقتصادي هو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي[1]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

[1] كريم بودخدخ، **اتخاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض-دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2014-2015، ص201.
[1] نفس المرجع، ص201.

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها إلى الأهداف السالفة الذكر وهي[2]:

- تحول السياسة الاقتصادية من انتهاج الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى انتهاج الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن ريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، خصوصا عن طريق الانفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل؛
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني: برنامج دعم النمو (2005-2009)

يعتبر برنامج النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والاجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الانتاجية[3].

وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة لاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في أفريل 2004، مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة خلال اعتماد برنامج تنوي ثاني يشمل الفترة 2004-2009، ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسين أسار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى

[2] نفس المرجع ، ص ص 201-202.

[3] سمية زويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة،2014-2015، ص82.

38,5 دولار للبرميل سنة 2004، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية[1]:

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية؛
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة واعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قدر بـ 4201,7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد حيث استفاد قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين من ما يقارب 400 مليار دج، كما استفاد قطاع الصحة من 58,5 مليار دينار، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الماء والغاز[2].

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2009-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتوصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، وبذلك بلغت تكلفة جملت عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاكل الهيكلية التي ماتزال قيد الانجاز[3].

[1] نفس المرجع، ص ص82-83.

[2] نفس المرجع، ص83.

[3] حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014، ص 91.

يستلزم برنامج الاستمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار؛
- خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والمواد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والإتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية[2].

المطلب الرابع: دور البنك الدولي في دعم التصحيح الهيكلي في الجزائر

اقتصر دور البنك الدولي في الجزائر حتى سنة 1989 على تمويل المشاريع، واعتبارا من هذه السنة أصبح البنك يهتم بالتحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر، بحيث قدم قرضا لدعم هذه الاصلاحات الاقتصادية من خلال برامج التعديل الهيكلي لسنة 1996.

الفرع الأول: محتوى اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي سنة 1996

سمحت الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق الشروط الضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي. ومن أجل دعم وتقوية هذه التوازنات وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شهر فيفري 1996 على وضع استراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي، والتحول الاقتصادي. وتجسيدا لهذه الاستراتيجية وافق البنك في

[1] نفس المرجع، ص 91.

[2] نفس المرجع ، ص 91.

25أفريل1996 على تقديم للحكومة الجزائرية بمبلغ 300 مليار دولار لتمويل برنامج التعديل الهيكلي، الذي حدد تاريخ نهايته في 30أفريل 1998 [1].

الفرع الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996

تتلخص أهداف البرنامج فيما يلي[2]:

- دعم جهود التصحيح الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ نهاية الثمانينات؛
- ترقية القطاع الخاص ومحاولة إعطائه دورا نشيطا في عملية التنمية الاقتصادية؛
- دعم الاصلاحات الهيكلية، وخاصة قطاعي الفلاحة والمالية، فضلا عن ترقية القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاع السكن، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: الجوانب الاقتصادية والمالية للبرنامج

قدم البنك الدولي من خلال البرنامج، قرضا لتلبية احتياجات ظرفية في مجال التمويل الخارجي، نظرا لإمكانية حشد القرض واستخدامه في عملية إنعاش نشاط المؤسسات الإنتاجية التي تعاني من مشكل التموين، نتج عن عدم قدرتها على استيراد المواد الأولية الوسيطة الضرورية للسير العادي لعملية الإنتاج، وبذلك استخدم جزءا من القرض لاستيراد هذه المواد، ويمكن أن تتم عملية الإستيراد من أي بلد عضو في البنك الدولي.

كما يمكن استيراد كل المواد والمنتجات ماعدا بعض المنتجات الخاصة، مثل المشروبات الكحولية والتبغ، والمفاعلات النووية، كما يستثنى البرنامج استيراد المنتجات الكمالية كالذهب، والأحجار الكريمة...الخ.

أما الجوانب المالية للبرنامج فحدد مبلغ القرض بـ300مليون دولار أمريكي، كما حددت مدته بـ17 سنة، مع فترة تأجيل مدتها 5 سنوات، أما سعر الفائدة المطبق فحدده البنك بـ7.5%، ويمكن لهذا الأخير مراجعته كل ستة أشهر، كما يحتسب البنك عمولة على المبالغ التي لم تصرف من القرض، نسبتها 0.75% سنويا، وقد تم تخفيضها بالنسبة لسنة الحصول على القرض إلى نسبة 0.25%.

[1] الطاهر برباص، مرجع سبق ذكره، ص .149

[2] نفس المرجع ، ص 148.

وكان بإمكان البنك المركزي الجزائري حشد مجما المبلغ للحصة الأولى(150مليون دولار) بمجرد دخول الإنفاق حيز التنفيذ، ولقد تم فتح خمسة حسابات إيداع لدى بنك الجزائر معنونة بعملات مختلفة(دولار أمريكي، جنيه إسترليني، فرنك فرنسي، ين ياباني ومارك ألماني). إلا أن حشد الحصة الثانية توقف على مشروطية وهي إثبات لكل النفقات الخاصة بالحصة الأولى.

الفرع الرابع: الجوانب النقدية والسياسية للبرنامج

عنون القرض بعملات مختلفة مساوية لـ 300 مليون دولار أمريكي، مع العلم أنه يمكن سحب الأموال بالعملات الخمس المحددة بطلب من بنك الجزائر، وهذا حسب أصل منتجات مستوردة في إطار إنجاز البرنامج، وتعتبر الدول الجزائرية بمثابة الطرف المقترض، وبذلك تتكفل الخزينة العامة بعملية تسديد القرض.

أما الجوانب السياسية للبرنامج فقد اقتصر دور البنك الدولي في الجزائر حتى 1989 على تمويل المشاريع، واعتبارا من هذه السنة أصبح البنك يهتم بالتحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر، بحيث قدم قرضا لدعم هذه الاصلاحات الاقتصادية.

ويعتبر برنامج التعديل الهيكلي سنة1996، تكملة للاستراتيجية التي رسمها البنك منذ سنة 1989 والمتعلقة بدعم مسار الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، ولقد وفر هذا البرنامج موارد مالية وجهت لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، ولجلب الدعم الممولين الأخرين، إضافة إلى كل هذا يهدف البرنامج إلى إنعاش الجهاز الانتاجي، وبتالي امتصاص البطالة، وهي كلها عوامل إيجابية تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

لقد عرف الإقتصاد الجزائري عدة تطورات في المؤشرات الإقتصادية أو الإجتماعية، فقد تناول هذا المبحث: تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تطور المؤشرات الإجتماعية.

المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية

عرفت الجزائر خلال الفترة 2007-2015 تذبذبات في جانب الايرادات وذلك بسبب التذبذب في أسعار المحروقات.

الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد دولة ما، والجدول المالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2007 إلى2015:

الجدول رقم (3-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2007-2015

الوحدة: مليون دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	135,630	171,020	138,130	161,195	200,245	209,010	209,671	213,569	181,721

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016.

الشكل رقم (3-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي 2007- 2015

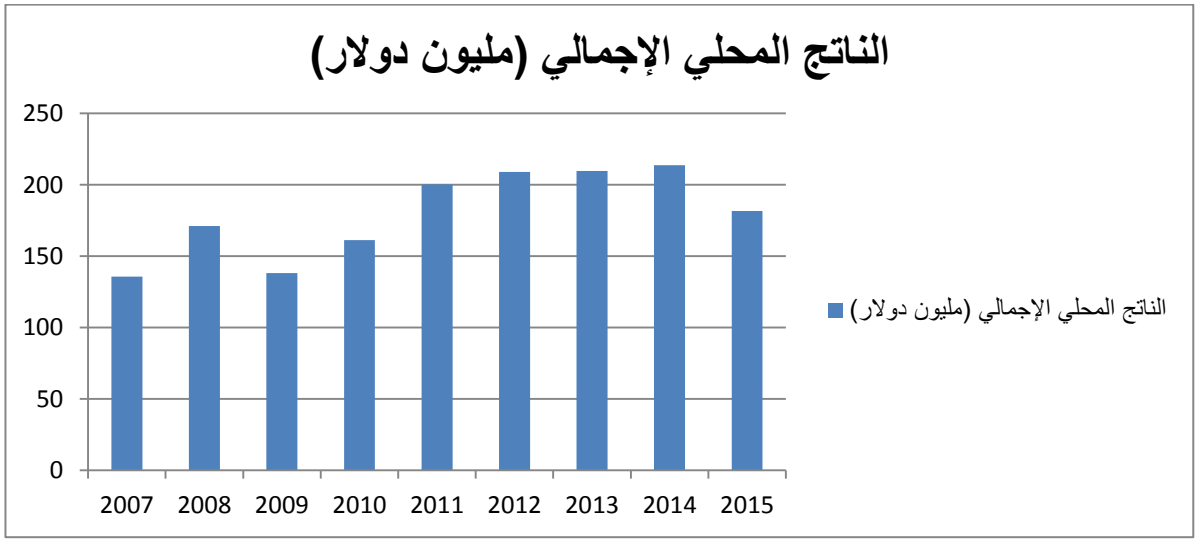

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم(3-1)

يبين لنا الجدول رقم (3-1) والشكل(3-1) أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من سنة 2007 إلى 2008 حيث بلغ 135.630 مليون دولار سنة 2007 و171.020 مليون دولار سنة 2008، إلا أنه انخفض سنة 2009 ليقدر بـ 183.130 مليون دولار و ذلك راجع إلى تداعيات الأزمة المالية الحادة لسنة 2008، وبعدها شهد ارتفاعات متتالية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 حيث تراوحت قيمته بين 161.195 مليون دولار و213.569 مليون دولار وذلك بسبب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنه عاود الانخفاض سنة 2015 حيث بلغ 181.721 مليون دولار ويعود هذا إلى الانخفاض الذي شهدته الجزائر في أسعار البترول.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (3-2): تطور معدل نمور الناتج المحلي الإجمالي(2007-2015)

الوحدة: النسب المئوية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	16,1	26,9	18,1-	17,2	21,9	3,8	10,6	1,9	14,9-

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة: 2008،2010،2012،2014،2016.

الشكل رقم (3-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2007-2015

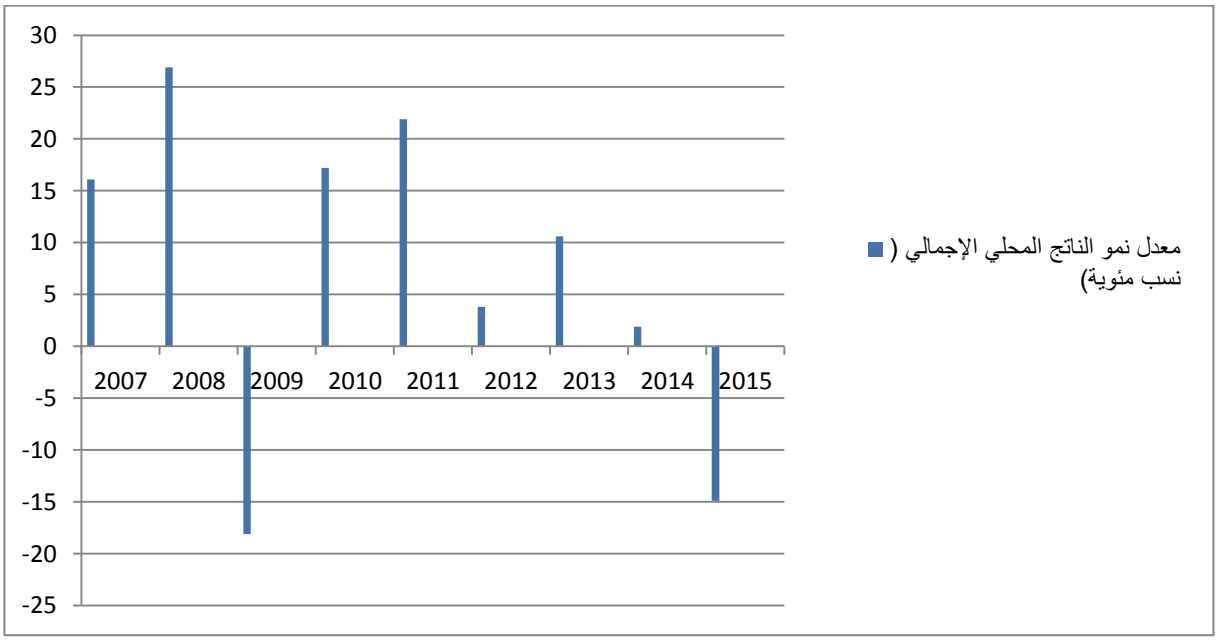

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (3-2).

يلاحظ من الجدول(3-2) والشكل (3-2) أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 26,9% سنة 2008 كأكبر مستوى وصل إليه، ثم انخفض إلى 18,1-% سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة التي شهدتها الجزائر سنة 2008، إلا أنه ارتفع مرة أخرى سنتي 2010 و2011 حيث بلغ 17,2%و 21,9% على التوالي، إلا أن هذا الارتفاع لم يصعد كثيرا لأنه شهد تراجعا حادا من 2012 إلى 2015 حيث تراوح بين 3,8%، 10,6%، 1,9% و14,9-%، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة، وعلى الرغم من المعدل المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات كان واضحا وعلى نسبة النمو الإجمالية.

الفرع الثاني: معدلات التضخم

يعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى ارتفاع نسب في الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار العالمية فيترتب عليه انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات.

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الجدول رقم (3-3): تطور معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2007-2015.

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	3,7	4,9	3,5	4,4	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

التضخم في الجزائر ظاهرة تاريخية ملازمة للاقتصاد الجزائري وهو ليس قضية نقدية فقط وإنما هو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن عدة ظواهر نقدية وغير نقدية.

وقد عرف معدل التضخم في الجزائر تذبذبات مستمرة، فقد بلغ سنة 2007 حوالي 3,7% ليرفع إلى 4,9% سنة 2008 ليعاود الانخفاض سنة 2009 حيث بلغ 3,5%, ثم ارتفع ارتفاعا مستمرا من 2010 إلى 2012 حيث وصل 8,9% سنة 2012، ثم انخفض سنتي 2013 و2014 وارتفع مرة أخرى سنة 2015 بلغ 4,8%.

الشكل رقم(3-3): تطور معدلات الانخفاض خلال الفترة 2007-2015.

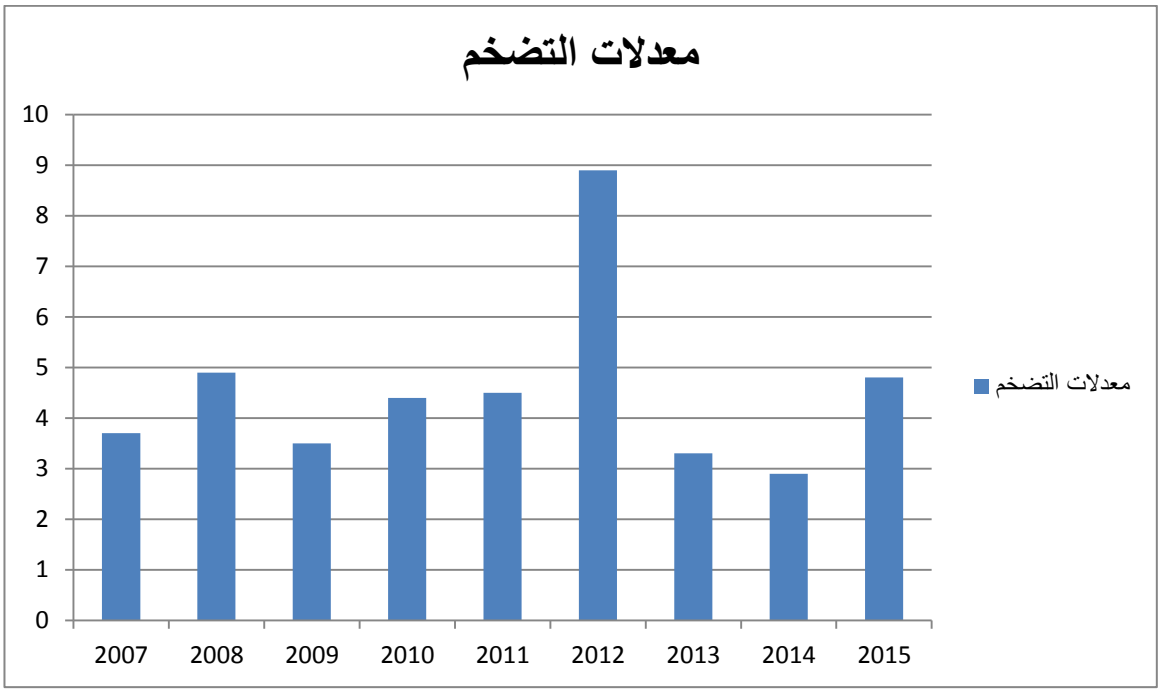

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-3).

ومن بين الأسباب التي جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصادا تضخما وساهمت في ارتفاع معدلات التضخم ما يلي:

- الفجوة الموجودة بين الطلب والعرض، حيث أن زيادة الطلب تعود إلى ارتفاع عدد السكان ومن ثم ارتفاع المداخيل الشيء الذي يدفع بالدولة إلى زيادة الانفاق الحكومي، وأما انخفاض العرض فيعود إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي؛
- تخصص الجزائر في تصدير المحروقات، مما يؤدي إلى دخول كميات كبيرة من العملة الأجنبية تشجع الطلب الداخلي دون أن يكون هناك عرض مكافئ لها؛
- برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تقوم بتشجيع الطلب على حساب العرض وبالتالي زيادة التضخم.

الفرع الثالث: تحليل الميزانية العامة (2007- 2015)

يقصد بالميزانية العامة لأي دولة الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها وذلك من أجل تحقيق السياسة التي تهدف إليها، ولقد عرفت الميزانية العامة للجزائر على طول الفترة (2007-2015) تطورات متباينة، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3-4): تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2007-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات	3687.8	5111	3676	4379.6	5790.1	6411.3	5957.5	5738.4	5103.1
النفقات	3108.5	4175.7	4246.3	4512.8	5853.6	7169.9	6024.2	6995.7	7656.3
الرصيد	579.3	935.3	-570.3	-133.2	-63.5	-758.6	-66.7	-1257.3	-2553.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر لسنوات متفرقة.

يتضح من الجدول رقم(3-4) أن الميزانية العامة للجزائر شهدت خلال السنوات 2007-2008 انخفاضات موجبة حيث انخفض رصيدها إلى 579.3 مليار دينار سنة 2007 أي بحوالي نصف قيمته سنة 2006، ثم عاود الارتفاع بما قيمته 356 مليار دج، ولكنه بقي رصيدا منخفضا إذا ما قورن بالرصيد المحقق خلال الفترة 2001-2006 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم النفقات العام بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو، فارتفاع سعر البترول ساهم في حدوث انفراج مالي بالجزائر مما دفع بها إلى ضخ المليارات من أجل تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما الفترة 2009-2015 فقد حققت الميزانية العامة عجزا نتج عنه رصيد سالب قدر بـ 2553.2- مليار دج، وجاء ذلك ناتجا عن انخفاض أسعار البترول سنتي 2008،2009 بسبب الأزمة المالية العالمية واستمرار الحكومة في ضخ الأموال لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن حدوث العجز الموازني خلال نفس الفترة يعود إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية وغير متكافئة مع معدلات الإيرادات العامة، والتي عرفت تناقصا في تلك الفترة جراء انخفاض الحصيلة البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية

لتحليل وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري سنقوم بدراسة كل من تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو، والدين الخارجي وكذا الاحتياطيات الرسمية لنأتي في الأخير إلى عرض وضعية ميزان المدفوعات للجزائر.

الفرع الأول: سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة للتسوية ومقياس للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات

الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة ما يسمى بسعر الصرف، وهو الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية.

وفيما يلي عرض لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2007-2015.

الجدول رقم(3-5): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار و الأورو للفترة 2007-2015.

السنوات	سعر الدينار مع الدولار	سعر صرف الدينار مع الأورو
2007	66,83	98,33
2008	71,18	100,27
2009	72,73	104,78
2010	73,94	103,50
2011	76,06	106,53
2012	78,10	102,95
2013	7815	106,89
2014	87,90	107,05
2015	107,13	117,05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2016.

الشكل رقم (3-4): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار و الأورو للفترة 2007-2015.

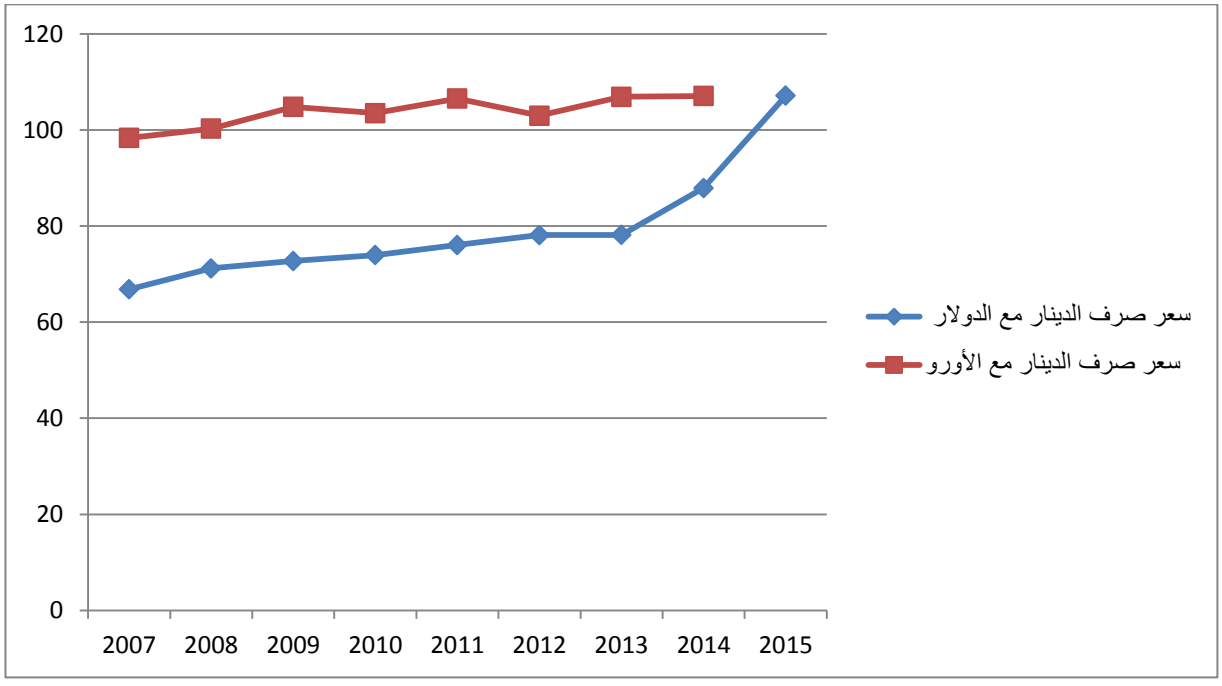

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

أولا: سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي

نلاحظ من الجدول رقم(3-5) أن سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي خلال الفترة 2007-2015 عرف ارتفاعا مستمرا وتدريجيا حيث تراوح بين 66,83 دولار و107,13 دولار، وبذلك سجل أعلى قيمة له خلال الفترة حيث بلغ سعر صرف واحد دينار جزائري 107,13 دولار أمريكي 2015.

ثانيا: سعر صرف الدينار الجزائري مع الأورو

استنادا إلى تقارير بنك الجزائر والنشرات الثلاثية الاحصائية الملخصة في الجدول و الشكل السابقين، نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو، قد عرف انخفاض حيث قدر بـ98,33 أورو سنة 2007 لتكون هذه القيمة هي أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، لكنه ارتفع سنتي 2008 و22009 حيث بلغ 100,27 و104,78 على التوالي ليعاود الارتفاع سنة 2011 حيث قدر بـ 106,53 لينخفض مجددا سنة 2012 حيث بلغ 102,95 أورو، لكنه عرف ارتفاعا مستمرا خلال 2013-2015 حيث سجل سعر الصرف أعلى قيمة له، حيث أن واحد دينار يساوي 117,05 أورو.

الفرع الثاني: الدين الخارجي

يقصد بإجمالي الدين الخارجي مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة، وهو عبارة عن مبلغ الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والدين قصير الأجل يشتمل على كافة الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي عاما واحدا أو أقل، والفوائد المتأخرة عن الديون الطويلة الأجل.

وعندما يكون اقتصاد دولة ما في حالة عجز، تلجأ الدولة لما يسمى بالدين الخارجي لتغطية هذا العجز، وفيما يلي جدول يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر من 2007 إلى 2015.

الجدول رقم(3-6): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2017-2015.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدين الخارجي	5,573	5,586	5,413	5,681	4,405	3,694	3,396	3,010	3,006

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة:2008، 2010، 2012، 2014، 2016.

الشكل رقم(3-5): تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة 2007-2015.

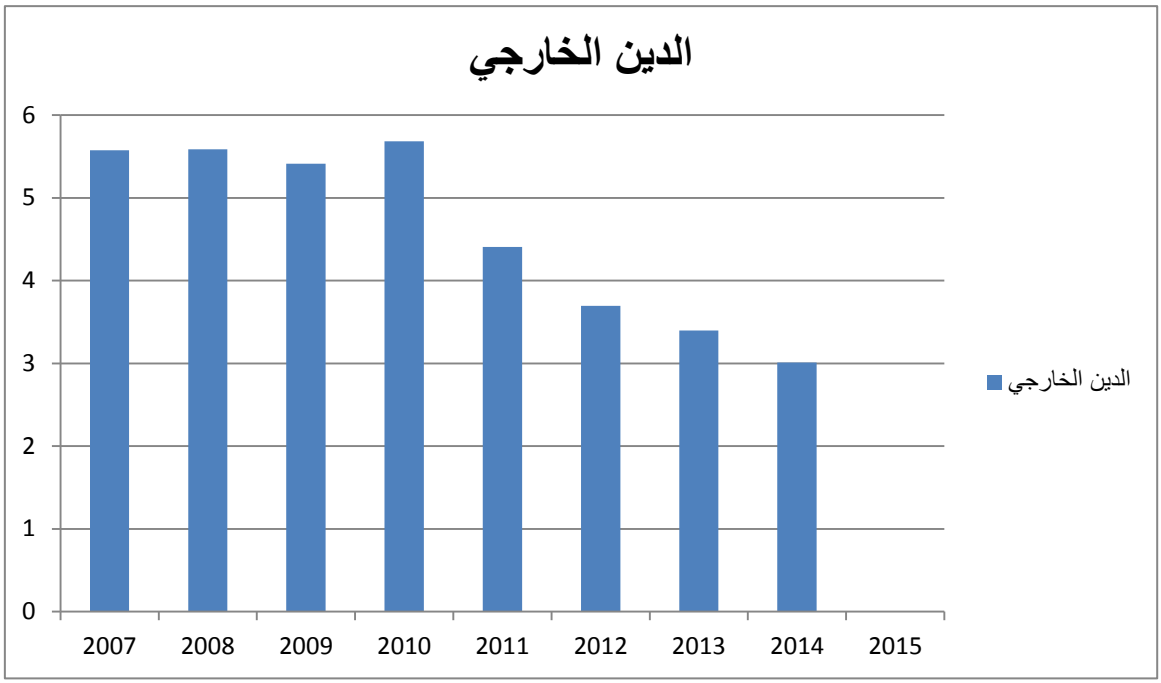

المصدر: من اعتماد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-6).

من الجدول رقم(3-6) والشكل(3-5) يلاحظ أن قيمة الدين الخارجي للجزائر عرفت تذبذبا خلال الفترة من 2007إلى 2015 إلا أنه عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك نتيجة للسياسات المالية التي اتبعتها الحكومة وبرامج النهوض بالاقتصاد الوطني حيث تراوح ما بين 5,573 و3,006 مليون دولار خلال هذه الفترة.

و يعود سبب هذا الانخفاض أي انخفاض الدين الخارجي في الجزائر للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر.

الفرع الثالث: ميزان المدفوعات

يرى بعض الاقتصاديين أن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساسا على المداخيل من المحروقات التي تمثل 97% من الصادرات الوطنية بدليل أن الأزمات التي مرت بها الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بمداخيلها من المحروقات، ففي سنة 1986 عرفت الجزائر أقوى أزماتها الاقتصادية التي في الأصل ناتج لتسجيل ميزان مدفوعاتها لأكبر عجز له، والناتج عن تدهور الميزان التجاري، إضافة إلى تحقيق عجز في حساب رأس المال، أما في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر فائضا مستمرا في ميزان مدفوعاتها راجع

بنسبة أكبر لتحسين ميزانها التجاري بفضل ما تحققه صادراتها النفطية من أرقام قياسية، ذلك باستثناء سنتي 2014 و2015 أين عرف ميزان المدفوعات عجزا وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم(3-7): التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2007-2015.

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرصيد الجاري الخارجي	30,59	34,45	0,41	12,16	19,80	12,30	0,83	-9,28	-27,29
الميزان التجاري	34,23	40,52	7,78	18,20	28,00	20,17	9,38	0,46	-18,08
الصادرات	60,59	78,59	45,18	57,09	72,89	71,74	64,38	60,13	34,57
المحروقات	59,61	77,19	44,41	56,12	71,66	10,58	63,33	58,46	33,08
صادرات أخرى	0,98	1,40	0,77	0,97	1,23	1,15	1,05	1,67	1,48
الواردات	-26,35	-38,07	-37,40	-38,89	-44,89	-51,57	-54,99	-59,67	-52,65
خدمات ، خارج دخل العامل	-4,04	-7,58	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-6,82	-8,14	-7,52
دائن	2,89	3,49	2,99	3,57	3,75	3,96	3,92	3,55	3,48
مدين	-6,93	-11,07	-11,68	-11,90	-12,55	-11,09	-10,74	-11,70	-11,00
دخل العوامل الصافي	-1,83	-1,26	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,51	-4,81	-4,45
دائن	3,81	5,13	4,74	4,60	4,45	3,92	3,55	3,23	2,19
مدين	-5,55	-6,39	-6,05	-4,96	-6,49	-7,83	-8,06	-8,05	-6,64
دفع الفوائد	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24	-0,33	-0,07	-0,04	-0,12
أخرى	-5,41	-6,21	-5,88	-4,85	-6,25	-7,50	-8,00	-8,00	-6,52
تحويلات صافية	2,22	2,77	2,63	2,65	2,65	3,17	2,79	3,22	2,77
رصيد حساب رأس المال	-1,08	2,54	3,45	3,42	0,34	-0,24	-0,70	3,40	-0,25
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر الصافي	1,35	2,28	2,54	3,47	2,04	1,52	1,96-	1,53	-0,69
رؤوس الأموال الرسمية(الصافية)	-0,77	-0,43	1,30	0,44	-1,08	-0,62	-0,39	0,52	-0,46
السحب	0,51	0,84	2,19	0,55	0,09	0,25	4,30	5,95	4,82
الإهتلاك	-1,28	-1,27	-0,89	-0,11	-1,17	-0,87	-4,69	-5,2	-5,28
قروض قصيرة الأجل وأخطاء وسهو صافي	-1,66	0,69	-0,39	-0,49	-0,62	-1,14	-2,27	1,36	0,90
منها: رصيد النقود الورقية	-0,08	2,06	2,32	-	-	-	-	-	-
منها: رصيد الدمم قصيرة الأجل	-1,13	2,46	0,33	-	-	-	-	-	-
الرصيد الإجمالي	29,53	36,99	3,86	15,58	20,14	12,06	0,13	-5,88	-27,54

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

أولا: الميزان التجاري

من الجدول رقم(3-7) يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري قد حقق فائضا على مدار فترة الدراسة (2007-2015) باستثناء سنتي 2014 و2015، فقد حقق فائض بقيمة 34,23 مليار دولار و 40,52 سنتي 2007 و2008 على التوالي لينخفض إلى 7,78 مليار دولار سنة 2009 وهذا ناتج عن تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، الذي أثر تأثيرا مباشرا على قيمة صادراتها النفطية حيث انخفضت من 77,19 مليار دولار إلى 44,41 مليار دولار، في المقابل لم تنخفض قيمة واردتها حيث سجلت انخفاض طفيف من 38,07 إلى 37,4 مليار دولار ليستعيد عافيته في السنوات اللاحقة ليحقق فائضا بنسبة أقل مما حققه في السنوات التي سبقت الأزمة، وهو ناتج عن الارتفاع المحسوس للواردات التي حققت أقصى قيمة لها سنتين على التوالي اجتازت قيمتها حاجز 50 مليار دولار، بقيمة51,57 مليار دولار سنة 2012 و 54,99 مليار دولار سنة 2013 ما حد من أثر ارتفاع الصادرات لحدود ما قبل الأزمة، إلا أن رصيد الميزان التجاري انتقل من شبه التوازن في 2014 (0,46 مليار دولار) إلى عجز قدره 18,08 مليار دولار في 2015، بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية، حيث شهد العجز في بند "الخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج" تقلصا كبيرا ويرتبط هذا أساسا بانخفاض الواردات من الخدمات، بما في ذلك خدمات النقل وخدمات البناء والأشغال العمومية، وفي حد أقل بزيادة طفيفة في صادرات الخدمات.

ثانيا: حساب رأس المال

يعد حساب رأس المال أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات للدول المتقدمة فحركة رؤوس الأموال الداخلة للبلد والخارجة منه تكون بأحجام هائلة ومؤثرة في وضع ميزان مدفوعاتها، وهذا ما لا ينطبق على معظم الدول النامية ومنها الجزائر فبعد الفترة التي مرت بها الجزائر وثقل ديونها الخارجية، بالإضافة إلى الأعباء المترتبة عنها وتوجه الايرادات المهمة لصادراتها إلى تسديد الديون، ما كان يؤثر سلبا على رصيد ميزان مدفوعاتها حيث حقق عجز الفترات مهمة خاصة فترات الثمانينات، لكن منذ دخول الألفية الثالثة ونتيجة للسياسة التي اتبعتها الجزائر في التخلص من عبء ديونها اعتمادا ما حققه ميزانها التجاري من فائض بفضل ارتفاع أسعار البترول، والدفع المسبق للديون انخفض العجز في حساب رأس المال إلى مستويات ضئيلة لا تعتبر مؤثرة بشكل كبير على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بل وحقق حساب رأس المال فائضا في بعض السنوات ليصل سنة 2009 إلى 3,45 مليار دولار كأقصى قيمة له لكن محدودية ما

تحققه الاستثمارات المباشرة وحركة رؤوس الأموال الداخلية بسبب عدم جاذبية المناخ الاستثماري، جعل من هذا الحساب يتخبط في مستويات ضعيفة من العجز والفائض، فهو لا يساهم في تحديد رصيد ميزان المدفوعات.

وفي الأخير يمكن القول أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يعتمد على تحرك ووضعية ميزانه التجاري، حيث أن حركة الصادرات وخاصة في قطاع المحروقات التي تصدرها الزائر إلى الخارج، والواردات التي تستوردها الجزائر من الخارج تمثل أكبر محدد لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الثالث: تقييم المؤشرات الاجتماعية

الفرع الأول: البطالة والتشغيل

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أنها أصبحت ظاهرة طبيعية، ومن الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوى العاملة، وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائد في الاقتصاد، فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي بشكل ما تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصاد.

وتعتبر البطالة مشكلة تأخذ بعين الاعتبار عند القيام بتوجيه البرامج الحكومية، وتقديم البرامج الاقتصادية الاصلاحية الهادفة لمواجهة هذه المشكلة، وفيما يلي جدول يبين وضع البطالة خلال الفترة 2007-2015.

الجدول رقم (3-8): تطور نسبة البطالة لفترة 2007-2015

الوحدة: النسب المئوية

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011، 2015.

ساهمت الدولة الجزائرية بمجهود انفاقي كبير من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، في القضاء على ظاهرة البطالة، ولقد نجحت برامج الإنعاش الاقتصادي في التأثير ايجابيا على معدلات البطالة خلال الفترة 2007-2015.

فنجد أن معدل البطالة عرف موجة من الانخفاضات، فقد بلغ 11.8% سنة 2007 واستمر في الانخفاض حيث بلغ 10.2% سنة 2009 هذا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو.

وعرف سنوات 2010-2011 معدلات منخفضة و مستقرة حيث بلغت 10% إلا أن في سنة 2012 شهدت ارتفاعا طفيفا قدر ب 1% ليعود معدل البطالة للانخفاض خلال سنة 2013 حيث سجل 9.8 % و ذلك بسبب البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له حوالي 350 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل و إدماج خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني.

إلا أن معدل البطالة ارتفع سنتي 2014 و2015 حيث بلغ 10,6% و11,2% على التوالي وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدولة الجزائرية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.

والشكل التالي يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة 2007-2015.

الشكل رقم(3-6): تطور نسبة البطالة في الجزائر 2007-2015

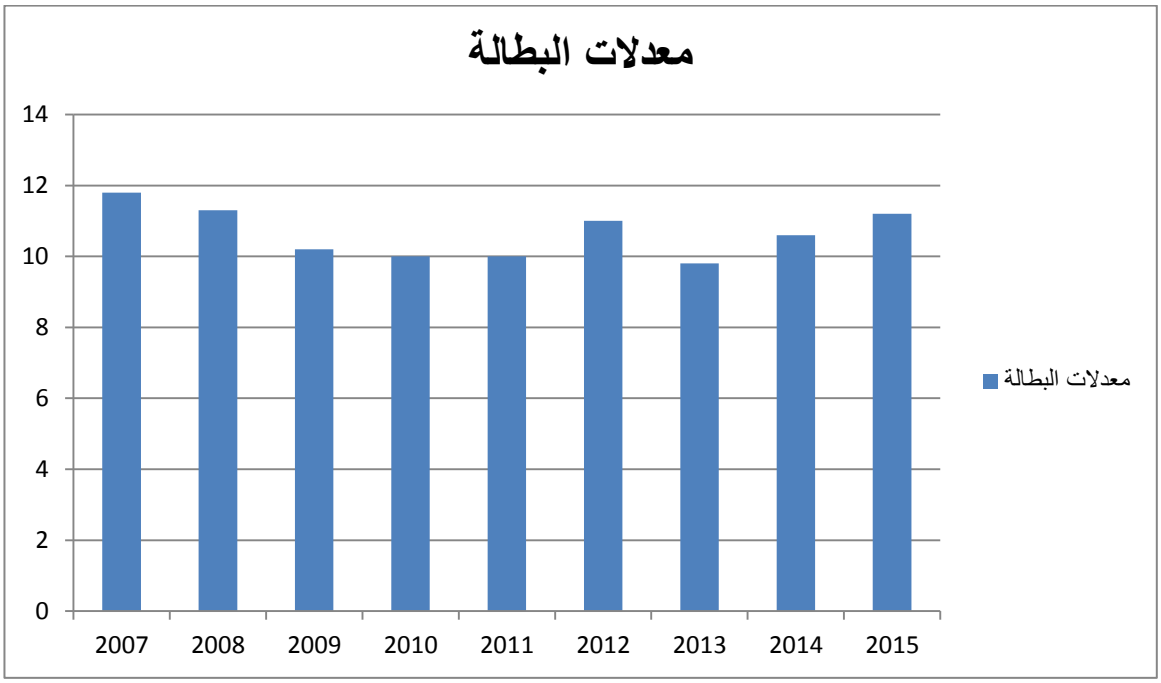

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-8).

إن عدد المناصب المشغولة من قبل السكان بشكل أكثر في النشاطات التي يديرها القطاع الخاص وخاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية والفلاحة، وهي القطاعات التي تستقطب عدد هائلا من العمالة بالنظر إلى طبيعة النشاط و أماكن تواجد المشروعات عادة في الشمال خاصة بالنسبة للأشغال العمومية، لكن الفلاحة ورغم استفادتها من مبالغ ضخمة في إطار البرامج التنموية، فقد كان أكبر عدد السكان الناشطين في الفلاحة عامي 2008 و2009 حيث قدروا بحوالي 1,2 مليون عامل لكنه انخفض إلى 917 مليون عامل سنة 2015، أما في قطاع الصناعة فقد ارتفعت المناصب المشغولة فيه من 1,028 مليون عامل سنة 2007 إلى حوالي 1,3 مليون عامل سنة 2015 وهو تطور ايجابي، وفيما يتعلق بالخدمات التجارية والادارة فيجب القول أن الدولة تراهن عليهما في مجال التوظيف حيث يساهمان بحوالي 50% من عدد المناصب المشغولة بين 2007 و2015، إذ يعتبر الوظيف العمومي أهم رافد لطالبي التوظيف في الادارة لكن يبقى إشكال يواجه نشاطات الخدمات التجارية والإدارة فالنسبة للأول تظل العديد منها غير قادرة على خلق القيمة المضافة ومن ثم لعب دور في التنمية، أما بالنسبة للإدارة فإنه يستوعب العديد من الموظفين بالعقود والموظفين المؤقتين ليست وظائف دائمة.

الجدول رقم(3-9): تطور عدد السكان النشيطين حسب القطاعات خلال الفترة (2007-2015)

الوحدة: آلاف

السنة	السكان النشطون	السكان العاملون	في الفلاحة	في الصناعة	في البناء والأشغال العمومية	في الخدمات والإدارة	السكان العاطلون	معدل البطالة %
2007	9,969	8,549	1,171	1,028	1,524	4,872	1,375	11,8
2008	10,315	9,146	1,252	1,141	1,575	5,178	1,169	11,13
2009	10,544	9,472	1,242	1,194	1,718	5,318	1,072	10,2
2010	10,812	9,736	1,136	1,337	1,886	5,377	1,076	10,00
2011	10,861	9,599	1,034	1,367	1,595	5,603	1,063	10,00
2012	11,423	10,170	1,120	1,335	1,663	6,260	1,253	11,00
2013	11,966	10,788	1,141	1,407	1,791	6,449	1,175	9,8
2014	11،453	10,239	899	1,290	1,826	6,224	1,214	10,6
2015	11,932	10,564	917	1,377	1,776	6,524	1,338	11,2

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011-2015

وبالحديث عن برامج التنمية ومساهمتها في خلق الوظائف الجديدة، ساهم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي باستحداث 1,3 مليون منصب شغل من 2007 إلى 2009. كما ساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في استحداث 2343510 منصب شغل في الفترة ما بين 2010 ونهاية جوان 2012 منها 124908 مناصب شغل اقتصادية و1940530 تخص جهاز المساعدة للإدماج المهني.

الفرع الثاني: من حيث التعليم والصحة

تواجه النظم التعليمية في الجزائر مجموعة من التحديات، أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة. ولذلك تصطدم النظم التعليمية في مختلف الأقطار بتحديات الواقع الديموغرافي وضرورة التوفيق بين النمو الديموغرافي وتوفير فرص تعليمية مناسبة، مما يتطلب استثمارات متعددة لاستيعاب المتدفقين الجدد للنظم التعليمية، حيث انفقت الجزائر حوالي 4.4% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي على قطاع التعليم في الفترة الممتدة من 2008-2015 ومع ذلك يبقى التعليم في الجزائر غير فعال، حيث لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة والدخل الفردي.

ويبلغ معدل الأمية في الجزائر في الفئة العمرية(15 سنة فما فوق) 19.8% سنة 2015، حيث بلغت بين الإناث حوالي 26.8% من إلى الإناث وبين الذكور حوالي 12.8% من إجمالي الذكور، أما في الفئة العمرية (15-24) فقد بلغ معدل الأمية في نفس السنة 4.4% من إجمالي السكان في هذه الفئة، حيث بلغ 4.5 بين الإناث و4.4% بين الذكور.

أما فيما يخص قطاع الصحة فهناك ثلاث مشكلات متداخلة تحد من قدرة الجزائر على التحرك للاقتراب من التغطية الشاملة للخدمات الصحية، تكمن الأولى في محدودية توافر الموارد المالية، أما الحاجز الثاني فهو الاعتماد المفرط على الدفع المباشر مقابل الخدمات الصحية في الوقت الذي يحتاج فيه الناس إلى الحصول عليها، وحتى لو كان لديهم نوع ما من التأمين الاجتماعي، أما العقبة الثالثة فتتمثل في عدم الكفاءة والتحيز لصالح المدن في الاستفادة من الموارد، فقد بلغت نسبة الانفاق على قطاع الصحة سنة 2014 خوالي 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية عند سكان المدن 98% بينما بلغت عند سكان الريف 88%.

المبحث الثالث: القروض الممنوحة من طرف مجموعة البنك الدولي للجزائر

لجأت الجزائر إلى مجموعة البنك الدولي منذ السنوات الأولى من استقلالها للحصول على موارد مالية، واستخدمت هذه الموارد لغرضين أساسيين، يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية، أما الغرض الثاني الذي استخدمت فيه قروض مجموعة البنك الدولي، فيتمثل في تمويل برامج الاصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول:: المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

لقد مول البنك الدولي للإنشاء والتعمير مشاريع عديدة ومتنوعة في الجزائر، إذ شملت قروضه تقريبا كل القطاعات، إلا أنه ركز في تمويله على بعض القطاعات بالنظر إلى أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم هذه القطاعات ما يلي:

الفرع الأول: القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي من أهم الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية كما يتميز بكثافة استخدامه لليد العاملة، لذا حظي هذا القطاع لأولوية كبيرة في العمليات الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد مول هذا الأخير 13 مشروع في القطاع الزراعي بمبلغ إجمالي قدره 647 مليون دولار أمريكي، وكان أول مشروع موله البنك هو مشروع المساعدة التقنية والذي صودق عليه يوم 26 جوان 1975 بقرض مبلغه 8 ملايين دولار، أما آخر مشروع فصودق عليه بتاريخ 29 أفريل 2003، إذ خصص له قرض بـ 95 مليون دولار، ووجه هذ القرض لخلق مناصب شغل في القطاع الزراعي[1].

الفرع الثاني: القطاع الصناعي: لم يحظ هذا القطاع بتمويلات كبيرة رغم أنه يعتبر أساس التنمية الاقتصادية، ولم يمول في القطاع الصناعي سوى ثلاثة مشاريع[2]:

- مشروع لإنتاج الغاز المميع صودق عليه في 14 ماي 1964، وقدر بـ 20.5 مليون دولار؛
- مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء، صودق عليه بتاريخ 16 سبتمبر 1975 وحدد مبلغ القرض بـ 46 مليون دولار؛
- مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي، بتاريخ31 ماي 1990 بقرض قدره 99,50 مليون دولار.

[1] البنك الدولي، حافظة المشاريع، حسب البلد، على الرابط:
http://web worldbank. Org/external/projects/main? pagePK 10/05/2017

[2] نفس المرجع.

الفرع الثالث: قطاع النقل: حظي قطاع النقل بدور بأهمية كبيرة في البرامج الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بحيث قدم هذا الأخير قروضا عديدة لقطاع النقل بفروعه المختلفة(إنجاز الطروقات، السكك الحديدية، الموانئ ...إلخ).

إن أغلب القروض التي قدمها البنك لتمويل قطاع النقل، استخدمت لتمويل مشاريع لإنجاز الطرقات، بحيث مول 6 مشاريع لإنجاز الطرقات بملغ إجمالي قدره 546 مليون دولار.

كما مول البنك ثلاثة مشاريع لإنجاز موانئ وهي:

- مشروع إنجاز الماء "بطيوة"، صودق عليه بتاريخ 30ماي 1974 بقرض قيمته 70مليون دولار؛
- مشروع لإنجاز ميناء جيجل، صودق عليه في 19 ماي 1977، بقرض قيمته 80مليون دولار؛
- المشروع الثالث لإنجاز ميناء، صودق عليه في 29 ماي 1989، بقرض قيمته 63 مليون دولار.

وفي مجال السكك مول البنك مشروعين:

- المشروع الأول صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974، بقرض قدره 49 مليون دولار؛
- المشروع الثاني صودق عليه في 24 جوان 1988، وخصص له مبلغ 143 مليون دولار.

أما آخر مشروع موله البنك في قطاع النقل، فهو خاص بتقديم المساعدة التقنية للقطاع وصادق مجلس إدارة البنك على هذا المشروع في 23 أوت 2001، وحدد مبلغ القرض بـ 8,72 مليون دولار.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات التي استفادت من النسبة الكبيرة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هناك قطاعات أخرى أقل أهمية من سابقها، وهذا من حيث عدد المشاريع التي مولت فيها وحجم القروض المخصصة لها، ومن أهم هذه القطاعات: قطاع المناجم، المواصلات السلكية واللاسلكية، التنمية الحضرية، الحماية الاجتماعية، كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10): القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحكومة الجزائرية(إلى غاية ديسمبر 2009)

رقم المشروع	اسم المشروع	مبلغ القرض (مليون دولار)	القطاع	تاريخ المصادقة على المشروع
01	مشروع لإنجاز الغاز السائل	20,50	الصناعة	1964-05-14

02	مشروع خاص بالتربية	6,00	التربية	1973-06-14
03	مشروع لإنجاز طريق وطني	18,50	النقل	1973-06-14
04	مشروع لإنتاج الطاقة	38,50	الطاقة	1974-05-30
05	مشروع لإنتاج ميناء "بطيوة"	70,00	النقل	1974-05-30
06	مشروع لإنجاز سكة حديدية	49,00	النقل	1974-05-30
07	مشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية	08,00	الزراعة	1975-06-26
08	مشروع قرض صناعي	40,00	المالية	1975-06-26
09	مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء	46,00	الصناعة	1975-12-16
10	مشروع خاص بالتربية	47,00	التربية	1976-02-10
11	مشروع لإنتاج الطاقة	57,50	الطاقة	1976-06-22
12	مشروع خاص بالتربية	48,50	التربية	1977-03-15
13	مشروع لإنجاز طريق وطني	41,50	النقل	1977-04-21
14	مشروع لإنجاز ميناء "جيجل"	80,00	النقل	1977-05-19
15	مشروع للصرف الصحي في مدينة "الجزائر"	82,00	إمدادات المياه والصرف الصحي	1978-04-04
16	مشروع خاص بالتربية	90,00	التربية	1978-06-15
17	مشروع لإنجاز طريق وطني	126,00	النقل	1979-04-10
18	مشروع لإنتاج أغدية الأنعام	42,00	الفلاحة	1971-06-21
19	مشروع لإنتاج المعادن	20,00	الصناعة	1979-11-13
20	مشروع التموين بالمياه	05,00	إمدادات المياه والصرف الصحي	1980-01-15
21	مشروع للري في ولاية "الشلف"	08,00	الزراعة	1980-02-26
22	مشروع خاص بالتربية	87,00	التربية	1980-03-11
23	مشروع لإنجاز طريق وطني	110,00	النقل	1980-07-08
24	مشروع للاتصالات السلكية	128,00	الاتصالات السلكية والمعلوماتية	1983-12-20
25	ك2مشروع لتزويد ولاية الجزائر بالمياه الصالحة للشرب	290,00	امدادات المياه والصرف الصحي	1984-06-28
26	مشروع وطني للتموين بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي	262,00	امدادات المياه والصرف الصحي	1985-06-20
27	مشروع لإنجاز طريق وطني	120,00	النقل	1987-05-12
28	مشروع للري ولاية الشلف	94,00	الزراعة	1987-05-12
29	المشروع الوطني الثاني للتزويد بالمياه	250,00	امدادات المياه والصرف	1987-05-26

	والصرف الصحي		الصحي	
30	المشروع الثالث للتموين بالمياه والصرف الصحي	20,00	امدادات المياه والصرف الصحي	1988-01-28
31	مشروع خاص بالسكك الحديدية	143,00	النقل	1988-06-24
32	مشروع خاص بالتكوين المهني	54,00	التربية	1988-06-24
33	مشروع خاص بالري	14,00	الزراعة	1988-06-24
34	مشروع لإنتاج الطاقة	160,00	الطاقة	1988-06-29
35	مشروع القرض الفلاحي	110,00	الفلاحة	1988-12-13
36	مشروع لمكافحة الجراد في الصحراء	58,00	الزراعة	1989-01-31
37	مشروع ري سهل متيجة الغربي	110,00	الزراعة	1989-05-30
38	مشروع لإنجاز ميناء	63,00	النقل	1989-06-29
39	مشروع لدعم الإصلاحات الاقتصادية	300,00	قطاعات متعددة	1989-08-31
40	مشروع للمساعدة التقنية	26,00	إدارة القطاع العام	1990-03-06
41	مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي	99,50	الصناعة	1990-05-31
42	مشروع للبحث والإرشاد الفلاحي	32,00	الفلاحة	1990-06-05
43	مشروع لتطوير جامعة العلوم والتكنولوجيا	65,00	التعليم العالي	1990-11-06
44	مشروع لتسيير قطاع الصحة العمومية	16,00	الصحة	1991-05-03
45	مشروع لإعادة هيكلة القطاع المالي، وقطاع المؤسسات	350,00	الصناعة والقطاع المالي	1991-06-21
46	مشروع لإنتاج البترول	100,00	البترول والغاز	1991-07-30
47	مشروع تنمية المناطق الصحراوية	57,00	الزراعة	1991-09-24
48	مشروع لتنمية الغابات وتهيئة الأحواض	25,00	الزراعة	1992-06-11
49	مشروع مسحm2 الأراضي	33,00	التنمية الحضارية	1992-06-11
50	مشروع للتهيئة العمرانية	200,00	التنمية الحضارية	1993-03-04
51	مشروع لدعم التعليم الأساسي والثانوي	40,00	التربية والتعليم	1993-03-16
52	مشروع لتنمية المناطق الصحراوية	30,00	الزراعة	1993-12-23
53	مشروع للتموين بالمياه والصرف الصحي	110,00	إمدادات المياه والصرف الصحي	1994-06-02
54	مشروع استعجالي لإعادة البناء في مدينة معسكر	51,00	التنمية الحضارية	1994-12-01
55	مشروع لدعم عملية إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي	150,00	السياسة الاقتصادية	1994-01-12
56	مشروع لإنجاز طريق وطني	130,00	النقل	1995-01-31

57	مشروع لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي	50,00	الحماية الاجتماعية	1996-04-25
58	مشروع قرض للتكييف الهيكلي	300,00	السياسة الاقتصادية	1996-04-25
59	مشروع لمراقبة التلوث الصناعي	78,00	البيئة	1996-06-11
60	مشروع لتمويل برامج التشغيل في الريف	89,00	الزراعة	1997-03-25
61	مشروع لإسكان محدودي الدخل	150,00	التنمية الحضارية	1998-06-25
62	مشروع استعجالي لبناء ما خربه زلزال تيموشنت	83,46	قطاعات متعددة	2000-06-22
63	مشروع لدعم مسار الخوصصة	05,00	القطاع الخاص	2000-06-26
64	مشروع لإصلاح قطاع البريد والمواصلات	09,00	البريد والمواصلات	2000-06-27
65	مشروع لعصرنة أنظمة الميزانية	23,70	إدارة القطاع العام	2001-02-06
66	مشروع للمساعدة التقنية في قطاع الطاقة والمناجم	18,00	الطاقة والمناجم	2001-02-27
67	مشروع لتطوير الهياكل القاعدية الخاصة بالنظام المالي	16,50	المالية	2001-07-26
68	مشروع المساعدة التقنية في قطاع النقل	08,72	النقل	2001-08-23
69	مشروع المساعدة التقنية للتمويل العقاري	05,50	الزراعة	2002-06-27
70	مشروع لمواجهة الأخطار الطبيعية في المناطق الحضرية	88,5	التنمية الحضارية	2002-08-08
71	مشروع دعم العمالة الريفية	95	الزراعة	2003-04-29
72	مشروع تطوير نظام الإحصاءات الزراعية	0,37	الزراعة	2009-02-17

المصدر: البنك الدولي، المشروعات والعمليات، حافظة المشروعات، تقارير قطرية، ملخصات الإقراض القطري والوثائق التحليلية، حسب البلد، متاحة على الموقع الإلكتروني

http://web worldbank. Org/external/projects/main? pagePK 10/05/2017.

نلاحظ من الجدول(3-10) أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد قام بـ 72 عملية تمويلية في الجزائر في الفترة 1964- 2009، وقد بلغ مجموع قيم هذه العمليات بحوالي 5761 مليون دولار أي بمتوسط إقراض سنوي يعادل164 m2 مليون دولار أمريكي وهي قيمة ضئيلة جدا ولا تعكس الأهداف التنموية التي يسعى البنك إلى تحقيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته.

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية

تساهم مؤسسة التمويل الدولية في تمويل المشاريع التابعة للقطاع الخاص فقط، وهو الأمر الذي جعل الجزائر لا تنظم إلى المؤسسة إلا في سنة 1990، بعد بداية تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى ترقية القطاع الخاص وإعطائه دورا نشيطا في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد ركزت مؤسسة التمويل الدولية في تمويلها على قطاع المحروقات وقطاع البنوك بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها القطاع الأول ولأهمية القطاع الثاني في اقتصاد يسير وفق آليات السوق.

أول مشروع ساهمت فيه المؤسسة في تمويلها في الجزائر كان سنة 1992، بحيث قدمت مبلغ 10 مليون دولار للمساهمة في إنشاء غاز الهيليوم الموجه للتصدير، كما ساهمت المؤسسة في تمويل بعض المشاريع في قطاع البنوك، نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-11): مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في تمويل بعض المشاريع في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

المشروع / البيان	تاريخ المصادقة على المشروع	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة مؤسسة التمويل الدولية	نسبة المساهمة %	مساهمات مستثمرين أجانب بضمان من المؤسسة
إنشاء فرع لبنك "سوسيتي جينيرال"	1998-06-30	10	1.5	15	-
الشركة العربية للبنك	1999-06-17	20	2	10	-
إنشاء مؤسسة مالية	2000-04-25	1.5	0.3	20	-
إنشاء بنك لتمويل التجارة الخارجية	2000-12-03	40	-	-	20
الشركة العربية للقرض الإيجاري	2000-12-12	20	0.7	0.035	4

Sourse :International Finance Corporation, (page consultée le(31/01/2002), prodjectms, (en ligne),

Adresse :ERL http://www.IFC.org,p 1.

نستنتج من الجدول رقم (3-11) أن المشاريع التي ساهمت مؤسسة التمويل الدولية في تمويلها سواءا تعلق الأمر بعدد هذه المشاريع، أو بالمبالغ المخصصة لها، قليلة بالمقارنة مع احتياجات تمويل القطاع الخاص حيث قدر إجمالي مساهمات المؤسسة بـ 4.5 مليون دولار.

ومن خلال المطلبين السابقين نستنتج أنه مند سنة 2009 لم تستفيد الجزائر من قروض مجموعة البنك الدولي، وذلك يرجع لسبب أن الجزائر تتوفر على موارد مالية ضخمة ناتجة عن إيرادات النفط التي عرفت تزايدا مستمرا بسبب انتعاش اسعار النفط في الفترة 2009-2013، مما مكن الجزائر من تكوين احتياطي يسمح لها بمواجهة الظروف الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها، وتكون في منأى عن القروض التي تمنحها لها مجموعة البنك الدولي.

فالقروض التي تحصلت عليها الجزائر من مجموعة البنك الدولي بسبب الاصلاحات التي تعرضت لها سمحت في تحسين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي جزئيا، غير أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفعالية الاقتصادية التي يفتقد إليها الاقتصاد الوطني، وتكلفتها الاجتماعية كانت باهظة بالنظر إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وانتشار البطالة، بالإضافة إلى تدني الخدمات الاجتماعية. هذه المشاكل كانت كافية لإفقار نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري.

وبالتالي، فإنه لا معنى لتحقيق معدل نمو اقتصادي موجب، ولا معنى كذلك لتخفيض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة في مجتمع يعاني سكانه من مشكلة البطالة، وتدهور القدرة الشرائية، وقلة الرعاية الصحية ...إلخ؛ فالهدف الأول والأخير لعملية التنمية الاقتصادية يتمثل في توفير حاجيات المجتمع المتزايدة، وبالتالي الزيادة من رفاهيته.

خلاصة الفصل

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها وجدت نفسها في حالة اقتصادية واجتماعية متدهورة، وبالتالي شرعت في رسم استراتيجية تنموية لمعالجة مشاكلها.

ولتجسيد هذه الاستراتيجية لجأت الجزائر إلى مجموعة البنك الدولي لتمويل مشاريعها التنموية، فقد مول البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1996 أول مشروع وكان آخر مشروع موله سنة 2009، كما ساهمت مؤسسة التمويل الدولية في تمويل المشاريع الانتاجية التابعة للقطاع الخاص، إلا أنها قليلة سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث حجم التمويل.

ولقد حقق تدخل البنك الدولي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي تحسنا جزئيا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال استعادة التوازنات الكلية وكذلك ارتفاع معدل النمو، أما بالنسبة للآثار الاجتماعية كانت سلبية مقابل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى.

خاتمة

لقد ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على تبيان وتحليل دور البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر، إذ يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل جميع الأوساط الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، كونها طريق الخلاص من التبعية للدول الرأسمالية الكبرى.

إلا أن البنك الدولي لعب دورا هاما في تمويل الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى إزالة التشوهات التي تخل باقتصادها وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية التي شهدت أوضاع اقتصادية صعبة منذ الاستقلال، كان أكبرها أزمة النفط عام 1986 والتي أدت بالاقتصاد الجزائري إلى وضعية صعبة وأصبح تدخل مجموعة البنك الدولي واضح وذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي.

لقد كان تدخل مجموعة البنك الدولي في الجزائر لغرضين أساسيين يتمثل الغرض الأول في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث مولت عدة مشاريع تنموية منذ الاستقلال.

أما الغرض الثاني فيتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، في حين مول البنك الدولي سنة 1996 برنامجا للتصحيح الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار.

خلف تدخل البنك الدولي من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي تحسبا على مستوى المجمعات الاقتصادية الكلية ممثلا في استعادة التوازنات الكلية وكذلك ارتفاع في معدل النمو وتخفيض في معدل التضخم.

أما بالنسبة للآثار على المستوى الاجتماعي فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة لتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدل البطالة و كذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى.

أولا: اختبار الفرضيات

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبارات فكانت الإجابة كما يلي:

الفرضية الأولى: التي تنص على أشكال تدخل البنك الدولي في اقتصاديات الدول النامية، هي صحيحة لقد كان تدخل البنك الدولي في اقتصاديات الدول النامية إيجابي من ناحية المجتمعات الاقتصادية الكلية لكن تحقيق ذلك كان على حساب تدهور الجهاز الانتاجي والمستوى المعيشي لغالبية فئات المجتمع؛

الفرضية الثانية: حول أهمية سياسات وأداء البنك الدولي في الاقتصاد الجزائري، صحيحة نسبيا، فالبنك لعب دور المنقذ للاقتصاد الجزائري من الانهيار، إلا أن ذلك لا يخفي فداحة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيد سياسات وبرامج هذه المؤسسة لأنه لم يحقق الأهداف المنشودة ولم يصل إلى المستوى الاقتصادي المطلوب.

ثانيا: نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة ما يلي:

– إن أهم عقبة تواجه البلدان النامية في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية هي ندرة رأس المال وضعف التراكم الرأس مالي، ومع التسليم بأن رأس المال اللازم لتمويل التنمية يحتاج إلى تجميع مقادير هائلة من رؤوس الأموال المحلية والخارجية، إلا أن الأهمية النسبية لرأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي تختلف من اقتصاد لآخر ومن مرحلة لأخرى؛

– إن مشكلة تنمية الاقتصاديات المتخلفة أصبحت مشكلة عالمية وبالتالي لابد من مضاعفة الجهود الدولية لدعم مسارات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك بتفعيل المؤسسات المالية الدولية من خلال ضبط النظام النقدي والمالي الدولي بما يكفل لهذه البلدان نصيبها من التبادل الخارجي، وزيادة دورها في إتاحة التمويل الخارجي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية؛

– تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المتعددة الأطراف في البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل منها؛

– تأثر سياسة مجموعة البنك الإقراضية بالاعتبارات والعوامل والمواقف السياسية للدول الرأس مالية الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية مع الجول المقترضة من حيث حجم القروض وتوزيعها الجغرافي والقطاعي؛

– يعاب على كل من هيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية أن مواردهما قليلة ومحدودة، وبالتالي فائدتهما ليست كبيرة للدول النامية؛

– فشل البنك الدولي في تحقيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خالي من الفقر؛

– أصفرت تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك الدولي عن نتائج سلبية، أهمها إرتفاع في مديونتها الخارجية، واختلالات في مؤشراتها الاقتصادية الكلية وبهدف تجاوز ذلك شرعت في تطبيق إصلاحات هيكلية بدعم من البنك الدولي؛

– الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى طلب الدعم من البنك الدولي منذ السنوات الأولى من إستقلالها، ففي مجال تمويل المشاريع قدم البنك الدولي قروض عديدة للجزائر، إلا أن دور مؤسسة التمويل الدولية وباقي فروعه كان هامشيا، اما في مجال الاصلاح الهيكلي فكان تدخل هذه المؤسسة واضح من خلال الاتفاقات التي عقدت مع الحكومة الجزائرية؛

– سمحت برامج الاصلاح الاقتصادي للبنك الدولي لتحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، من خلال إستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن تحقيق ذلك كان على ساب الجهاز الانتاجي، بالنظر إلى الانكماش الذي أصاب أغلب القطاعات الانتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي عرف تراجعا هائلا من خلال تحقيقه لمعدلات نمو سلبية؛

ثالثا: التوصيات:

و بناءا على النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات يمكن حصرها في الاتجاهات التالية:

- إن إصلاح البنك الدولي ضروري لتفعيله في ظل نظام مالي متوازن بهدف تنمية البلدان المتخلفة ويتم ذلك من خلال:
  - إصلاح الهيكل الاداري لذه المؤسسة، ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على قراراتها؛
  - وضع آلية محددة لتمويل الدول الاعضاء طالبة التمويل في أوقات الأزمة، وأخرى لتمويل الدول الأعضاء في الأوقات العادية، وضرورة تيسير وتخفيف شروط الإقراض كلما كانت الحاجة أكبر، كما يجب تطوير التسهيلات الإقراضية للمؤسسة لما يخدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية؛
  - تحديد أسعار الفائدة على أساس حجم المبالغ المقترضة من هذه المؤسسة وليس على نسبة هذه المبالغ إلى حصة العضو المقترض؛
  - إعادة توجيه مهام البنك الدولي، فهو أصبح يهتم بإعداد وتنفيد سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية على حساب تمويل الاستثمارات في هذه البلدان، وعليه فتوجيه مهام البنك ضرورية لجعلها قناة

لانسياب القروض الاستثمارية من الأسواق المالية الدولية إلى البلدان النامية وبأسعار فائدة منخفضة بالاعتماد على المركز المالي الجيد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

- في مجال الإصلاحات الاقتصادية ينبغي على البنك الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد بحيث يجب أن تكون برامج الاصلاح الاقتصادي ملائمة لظروف البلد الذي يلجأ إلى طلب المساعدة وذلك لإجراء تعديلات لهذه البرامج حتى تكون أكثر إنسانية.

- أما فيما يخص الاقتصاد الجزائري فمن أجل ضمان نمو مستديم وكافي، لابد من:

- تعميق الاصلاحات الاقتصادية القائمة منذ سنة 1990 المتمثلة في: محاربة الفساد، إصلاح القطاع العام الاقتصادي، اصلاح القطاع المصرفي وغيرها؛
- يجب أن يرتكز إنعاش النمو أساسا على الصادرات خارج المحروقات، الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة والناتج المحلي الخام؛
- نظرا لتأثر معدلات النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار المحروقات في السوق البترولية، فقد أصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، ليبلغ معدلات تتراوح من 7% إلى 8% بما تمتلكه البلاد من زراعة متنوعة ومقومات سياحية هائلة.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم الصعوبات الكثير التي واجهت هذا البحث إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع المستقبلية كآفاق للدراسة منها:

- تفعيل المؤسسات المالية الدولية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي.

قائمة

المراجع

أولا: الكتب:

1- أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العلمة الاقتصادية تأثيراتها على اسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2- اسماعيل عبد الرحمان ، حري محمد عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

3- اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات، نماذج استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2012.

4- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، 2013.

5- تقي الحسني عرفان، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999.

6- جاك ج يولاك، ترجمة أحمد منيب، **البنك الدولي وصندق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات ش، م، م، 2001.

7- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

8- حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر التوزيع، الأردن، 2004.

9- د إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

10- د. السيد محمد أحمد السريتى، **المنظمات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، اسكندرية، 2014.

11- د. جميل محمد خالد، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

12- د. دريد كامل آل شيب، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشور والتوزيع، الأردن، 2011.

13- د. سمير عباس، **البنك الدولي وصراع الارادات**، الطبعة الأولى، مصر الغربية للنشر والتوزيع، مصر، 2013.

14- د. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

15- د. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.

16- د. طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2010.

17- د. عبد الحليم عمار غربي، **العولمة الاقتصادية رؤي استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.

18- د. عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

19- د. عصام محمد هاشم، **السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية**، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، 2011.

20- د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

21- السيد محمد أحمد السريتى، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011.

22- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

23- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات النقود والبنك الاساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

24- عصام الدين أحمد أباظة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

25- عصام عمر مندور، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

26- علي جذوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

27- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي النظريات وسياسات**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.

28- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001.

29- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي**، الطبعة السابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002.

30- محمد شفيق، **الدراسات في التنمية الاقتصادية**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية.

31- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.

32- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

33- محمد عبد العزيز محمد الأحرش، **صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

34- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

35- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

36- موسى سعيد مطر وآخرون، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2008.

ثانيا: المجلات:

1- بغداد كربالي، **نظرية عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية-جامعة بسكرة، العدد الثامن، 2005.

ثالثا: المذكرات والأطروحات:

1- إلهام ذهبي، **دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية جامعة جيجل، 2015-2016.

2- إلياس حناش، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل القطاعي، جامعة تبسة، 2010-2011.

3- إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1990-2012** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014.

4- حسيبة روابح، أمينة بوالقرارة، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة ولاية جيجل-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، 2014-2015.

5- حمزة سيلام، فاتح ولد بزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000-2014-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014.

6- خير الدين بوزرب، **دور السياسة التجارية في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المغرب العربي- دراسة حالة الجزائر وتونس**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013.

7- سمية زويش، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة،2014-2015.

8- الطاهر برباص، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008-2009.

9- عائشة بولحية، صبيرة خشة، **صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة ومدى مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة مصرف البركة الجزائري-** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013.

10-عز الدين بوحبل، **المؤسسات المالية واشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2009-2010.

11- كريم بودخدخ، **اتخاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض-دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

12- نادية كريد، وردة مريمش، **تقييم مدى فعالية الاسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2015-2016.

13- هشام بوحناش، نور الدين لكحل، **دور الاستثمارات العربية البينية في دعم التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، 2012-2013.

14- ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدلي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل- دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء-**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011- 2012.

رابعا: الملتقيات

1-ياسين عبيدات، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل،** مداخلة في الملتقى حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة جامعة سطيف 01، 08، 09، ديسمبر 2014

خامسا: التقارير:

1- التقرير السنوي البنك الدولي 2015

2- التقرير السنوي للبنك الدولي2016.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016.

8- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011.

9- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.

10- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2012.

11- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2016.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1- البنك الدولي، حافظة المشاريع، حسب البلد، على الرابط:

http://web worldbank. Org/external/projects/main? pagePK

2-http://www.IFC.org

3-www.worldbank.org.

ملخص

تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد مصادر التمويل الدولي المتوسط والطويل الأجل من خلال تمويل التنمية متعددة الأطراف، التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في البلدان النامية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

وتهدف الدراسة إلى توضيح دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر باعتبارها إحدى الدول التي طبقت إصلاحات صندوق النقد الدولي مدعمة بمجموعة البنك الدولي، وتوصلت الدراسة إلى أن تدخل مجموعة البنك الدولي في الجزائر كان لغرضين يتمثل الأول في تمويل التنمية، حيث مولت عدة مشاريع تنموية منذ الاستقلال، في حين الغرض الثاني يتمثل في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ مولت سنة 1996 برنامجا للتصحيح الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار إلا أن آخر قرض منحه البنك الدولي للجزائر كان سنة 2009، وذلك بسبب البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر.

ولقد حقق تدخل البنك الدولي من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي تحسنا جزئيا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال استعادة التوازنات الكلية وكذلك ارتفاع معدل النمو، أما بالنسبة للآثار الاجتماعية كانت سلبية مقابل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، مجموعة البنك الدولي، الاقتصاد الجزائري، الاصلاحات الاقتصادية، تمويل التنمية.